
المنشور
المنتدى الاشتراكي
خريف ٢٠١٥
نعم نحن نحرض على
تجذير الصراع الطبقي بهدف
إسقاط النظام الرأسمالي والطائفي
والذكوري والقمعي والعنصري
نحو المساواة والعلمانية والعدالة الإجتماعية

نعم نحن نحرض على تجذير الصراع الطبقي بهدف إسقاط النظام الرأسمالي والطائفي والذكوري والقمعي والعنصري، نحو المساواة والعلمانية والعدالة الإجتماعية

هيئة تحرير المنشور



انفجر الصراع الحالي بسبب أزمة النفايات التي بدأت ظاهريا منذ أكثر من سنة عندما انتهى عقد شركة سوكلين مع الحكومة التي مددت التعاقد مع الشركة ولم تسعَ إلى إيجاد حلول بديلة طوال هذه المدة الزمنية.

وكيف لا، وهذا النظام حامي استغلال الشركات الخاصة ومن ضمنها شركة سوكلين، لأموال البلديات التي تأتي من ضرائب ي/تدفعها المواطنون/ات، فضلا عن استغلال الشركة عينها للعمال اللبنانيين والأجانب فيها. ومن هذه القضية بالذات يظهر كيف أن النظام والشركات يسيران على نفس الخط القائم على المحاصصة الطائفية وحماية الاستغلال.

إن أزمة النفايات ليست إلا مثالا عن الأزمات التي لن يتوقف النظام الرأسمالي عن انتاجها، بسبب طبيعته القائمة على تحقيق الأرباح وتسيير مصالح القلة المسيطرة المستغلة على حساب الحقوق البديهية كالحق في التعليم والصحة وغيرها من الحقوق. هذه الحقوق التي سلعنها النظام وحولها إلى صفقات تتم تحت غطاء النظام الطائفي القائم والذي يمتلك أدوات القمع الأمنية والعسكرية، حيث لم يتردد هذا النظام أيضا باستعمال القوة المباشرة ضد التحركات المطلبية في محطات عديدة منذ الحرب الأهلية، نذكر منها إعتداء الجيش على المتظاهرين عند جسر المطار سنة 1993، وأيضا في حي السلّم سنة 2004، ومار مخايل سنة 2008 وفي تغطيته لاعتداء مناصري ميشال عون على العمال المياومين المضربين عن العمل في مؤسسة كهرباء لبنان سنة 2012، وصولا إلى القمع الهمجي ضد الحراك الشعبي الحالي.

إدراكا من النظام لخطورة العمل النقابي، قام بشكل ممنهج بتدمير الاتحاد العمالي العام بواسطة وزراء العمل البعثيين والقوميين الذين فرخوا الكثير من النقابات والاتحادات العمالية الوهمية لاحتواء أي حراك نقابي محتمل، وكما كان واضحا في الآونة الأخيرة أثناء حراك هيئة التنسيق النقابية، حيث قامت السلطة بواسطة أحزابها الطائفية بالسطو على قيادة هيئة التنسيق وبالتالي إخماد جذوة الحراك.

كما أن هذا النظام الطائفي لم يكتف بضرب الحراك النقابي وحسب، بل حافظ على أسس النظام المتشكل منذ ولادة دولة لبنان الكبير ورفض إلغاء الطائفية السياسية (بالحد الأدنى) المذكورة في المادة 95 من دستور الطائف وإقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية ورفض اعطاء المرأة الحق بمنح الجنسية لأولادها فضلا عن إفراغ قانون مناهضة العنف ضد المرأة من مضمونه.

لم تتوقف الحراكات الشعبية بالمطالبة بإسقاط النظام على مدى الفترة الماضية مرورا بهذا الحراك، فقد أصبح من الواضح أن أزمة النفايات ساعدت على فضح هذه الطبقة الحاكمة بكل أحزابها وأمنها ونظامها البرجوازي، وبرهنت أن طريق الاصلاح مسدود. فليأت لنا المثقفون وراكبو الامواج بمثل واحد على تراجع هذا النظام عن قرارات اتخذها وقوانين أصلحها رأفة بالمواطنين، وليأتِ لنا الاصلاحيون بمعركة واحدة كسبوها.

لكل ذلك، نحن نعتبر أن هذا الحراك هو جزء من السيرورة الثورية في المنطقة العربية والعالم. بدءا من تونس وصولا الى سوريا. وكما ووجهت هذه الثورات بالقمع وبطش الأجهزة الأمنية والتخوين والاتهام بالانتماء إلى منظمات إرهابية، يتم التعامل بنفس الطريقة مع هذا الحراك. فلقد تم اتهامنا بالاندساس تارة وبتعطيل الاقتصاد تارة

كل الثروة والسلطة للشعب



أخرى، أو باحتواء جماعات إرهابية تخطط لسحق البلاد وترهيب الناس وقتلهم وذبحهم، في وقت نواجه فيه بأشرس الطرق القمعية من الأجهزة الأمنية وميليشيات الأحزاب الحاكمة. لكن الجزء الأهم في هذه التحركات هو تفاعل الناس معها والتضامن الذي من المأمول أن يتسع أكثر فأكثر، حين نردد شعارات رنينها آت من صوت قاشوش الثورة السورية مثل شعار "يللا انزل عالشارع" على لحن "يللا ارحل يا بشار" وشعار "هيدي قضية شعبية" على لحن "سوريا بدها حرية".

نعم نحن نحرض على تجذير الصراع الطبقي بهدف إسقاط النظام الرأسمالي والطائفي والذكوري والقمعي والعنصري، نحو المساواة والعلمانية والعدالة الإجتماعية. ولذلك نرى أنه من الضروري إعادة الزخم إلى الشارع عبر تنظيم الاعتصامات والتحريض على الإضرابات العمالية والنقاشات في الشارع، حتى تكون الديمقراطية والشرعية الفعلية للحراكات والمطالب الاقتصادية الاجتماعية آتية من الشعب وجميع القاطنين/ات على الأراضي اللبنانية من مواطنين/ات ولاجئين/ات ■

طه نصار: نعم لتفعيل العمل النقابي في مواجهة هذا النظام

مقابلة مع رئيس نقابة سائقي سيارات نقل النفايات في لبنان، طه نصار

تميم عبدو وإيليا الخازن

ما هو موقف النقابة من خطة شهيب؟

نحن نشهد واقعا مأساويا على المستوى البيئي، هذا الأمر هو استهتار وإهانة لإنسانية المواطنين والسائقين والعاملين والمستخدمين بقطاع النفايات بلبنان. ونحمل الحكومة بشكل عام ووزارة البيئة بشكل خاص كامل المسؤولية المادية والصحية والمعنوية الناتجة عن الإهمال واللامبالاة في موضوع معالجة النفايات الصلبة. لأننا نعتبر أنه من أولى واجبات الحكومة وضع السياسة الوطنية الشاملة بالتعاون مع الجهات التنفيذية كمجلس الإنماء والإعمار وإعطاء البلديات دورها الفعلي لمعالجة هذه النفايات بشكل متكامل، على أن ترتكز على مبدأ الفرز من المصدر، لأنه الحل الأنسب. فضلا عن ضرورة إغلاق جميع المكبات الحالية واستبدالها بمراكز معالجة في جميع الأقضية والمحافظات تتولى عملية فرز وتخمير النفايات، على أن تخضع المطامر الصحية للشروط والمواصفات البيئية السليمة في أماكن لا تؤثر على المياه الجوفية ويمنع فيها التمدد العمراني إلى محيطها.

ما الجديد بما خص قضية الصرف التعسفي بحق عمال شركة سوكلين؟

نحن اليوم أمام مشهد إنساني مأساوي حيث يعمل زملاؤنا السائقون والعمال والمستخدمون في قطاع النفايات على جمع ونقل النفايات بكل ما تتضمنه هذه المهنة من مواد سامة، حيث يتعرضون لظروف صحية مزرية ناتجة عن انعدام الوقاية الصحية. لا شك أن تنشقهم لغبار النفايات والمواد السامة خاصة في مطمر الناعمة أدى إلى إصابتهم بمختلف الأمراض المهنية كالجلطات والالتهابات الرئوية، بالإضافة إلى الديسك الذي ينتج عن دوام العمل المرهق، فضلا عن قيادة بعض الآليات، هذا عدا عن حوادث العمل الطارئة، فالكثير من الشباب تعرضوا لإصابات خطيرة، واحد منهم اضطر إلى تغيير وركه.
لذلك، نرى أنه من غير المنصف أن يبقى زملاؤنا السائقون والعمال والمستخدمون في قطاع النفايات بلبنان محرومين من حقهم بالتثبيت ومنحهم صفة الموظفين الدائمين، وإنصافهم بمعاش تقاعدي لضمان شيخوخة لائقة ومشرفة، لأنهم يمارسون عملهم بكل كفاءة. وعلى كل مسؤول في هذه السلطة الفاشلة والفاسدة لا زال يمتلك "ضميرا" أن يكرس حقهم الإنساني والأخلاقي والشرعي والقانوني بديمومة عمل وضمان انتقالهم إلى الشركة/الشركات الجديدة بعد سوكلين أو إلى ملاك البلديات. لأن مبدأ المساواة والعدالة بالاستخدام بعد كل هذه السنوات من المعاناة الصحية المزرية يستوجب تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والأمان الوظيفي تماما كبقية زملائهم بالدولة اللبنانية من عمال بلديات وموظفي الدولة.

لماذا لم تشارك النقابة كما عمال شركة سوكلين بالحراك الشعبي؟

كنقابة شاركنا بالحراك ونزلنا إلى الساحات، كما نؤيد كل المطالب المحقة المطروحة فيه. لكننا نتمنى أن يتم تنظيم هذا الحراك بشكل أفضل، بحيث تتوحد كل الحملات تحت شعارات واحدة، فضلا عن تنسيقها أكثر مع قوى سياسية تطمح إلى التغيير الجذري لهذا النظام ولكامل الطقم الحاكم.

ما الخطوات والخطط المستقبلية للنقابة؟

نحن نترقب الأوضاع بعض الشيء، ونحاول تنظيم الشباب أكثر فأكثر، دون أن ننسى العديد من العوامل المؤثرة في عملنا كنقابة, خاصة تأثير الأحزاب المذهبية والطائفية التي تشجع على تحويل العمال إلى مجرد رقم أو آلة ضمن حساباتها. لا شك بأن دور النقابة هو تحرير العمال من قبضة التبعية، ولكن يحصل ذلك ضمن إمكانياتنا المتوفرة. هذه النقابة تعرضت منذ العام 2003 لأشرس حرب معنوية وغير معلنة من قبل بعض الأحزاب التي تدعي التدين، فحاربونا من داخل نقاباتهم الممسوكة وعبر بعض الدوائر الإدارية في وزارة العمل وعلى رأسهم بعض وزراء العمل، ما عدا الوزير السابق شربل نحاس. أمام هذه التدخلات تبقى إمكانيات النقابة محدودة، لا شك بأننا نحظى بدعم من الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين برئاسة كاسترو عبد الله لكنهم تمكنوا من مصادرة اتحاد الولاء لنقابات النقل والموصلات في لبنان الذي أسسناه. كما حاولوا مصادرة النقابة (التي يرأسها) وبفضل الاتحاد الوطني تخلصنا من ذلك. من هنا من الضروري تنظيم العمال تحت عنوان الحق بتوظيفنا في البلديات إسوةً بأي موظف بالدولة.
وصلنا اليوم إلى مرحلة بات يتكلم فيها النقابيون والحزبيون مع العمال من وراء مكاتبهم وهذا ما ساهم في تخريب الحركة العمالية والنقابية. في الماضي، كان التضامن العمالي أمتن، فيمتد إضراب سائقي سيارات الأجرة ليشمل قطاعات عمالية وطلابية مختلفة، فضلا عن إضرابات وتظاهرات الاتحاد العمالي العام التي كانت تهدد سلطة الحكومة بشكل فعلي. اليوم تحكمنا ثقافة التفكك والتفرد. لذلك، نتمنى أن تعود الحركة العمالية إلى سابق عهدها كقوة ضغط بوجه هذا النظام، وسنؤيد أي تحرك بهذا الاتجاه وسنشارك فيه ■

نطمح إلى التغيير الجذري للنظام ولكامل الطقم الحاكم.



عن خطة شهيب الالتفافية والحراك الشعبي

هاني عضاضة

بعدما تبنّت أحزابٌ عدّة في السلطة مطالب الحراك و"باركتها"، خوفاً من تسرّب أجزاء من قواعدها المناصِرة تحت تأثير رياح التغيير التي بدأت تلفح وجوه كل المتضرّرين من النظام القائم، أتت خطة شهيّب لتقلّب الرأي العام وتضلّله، بهدف إضعاف الحراك ووضعه أمام الأمر الواقع: الابتزاز في صحة الناس، والتذرّع بإنقاذهم من الخطر الداهم، عبر خطة ترقيعية، لا ترقى إلى مستوى المعالجة البيئية والحل الحقيقي، وتؤجّل الأزمة وتُفاقمها في السرّ مستبدلةً المطمر الواحد بعدة مطامر، متجاهلةً وضع استراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة، وفي صلبها حقّ البلديات برفع يد سلطة المحاصصة الفاسدة عن أموالها، وفتح حساب خاص باسم الصندوق البلدي المستقل، يضمن توزيع عائدات البلديات، ويكفل قدرتها الذاتية على معالجة أزمة النفايات ولعب دورها الطبيعي في التنمية المحلية. هو نفسه الأسلوب الذي اعتمده النظام لِلَيّ ذراع هيئة التنسيق النقابية في حراكها المطلبي عام 2014 بعدما بدأت تحرّكاتها بتهديد مصالح الهيئات الإقتصادية وجمعية المصارف: التذرّع بإنقاذ مستقبل الطلاب عبر إعطائهم إفادات، وبالتالي ضرب الشهادة الرسمية وإحداث خلل أعمق في البنية التربوية المختلّة، والتي ينبغي تجاوزها أساساً. هكذا ينتجُ النظام السياسي الطائفي الأزمات عاماً بعد عام، معتمداً على ديناميكيته الطائفية لإثارة الانقسامات العمودية وتفتيت الحركات المطلبية على اختلافها.

تنطلق خطة شهيّب (9 أيلول 2015) من تصوّرٍ سياسي ضيّق ومحدود الأفق، لا يخرج عن سياق تدوير الزوايا المعهود، محاولاً لعب دور المخلّص للنظام المأزوم، مهرّباً إياه من مأزقه السياسي، ولكن عبثاً. سقطت خطة شهيّب، خلال أيام قليلة من طرحها، وعلى أكثر من مستوى:

-1 على مستوى الثقة: من المعروف أن صاحب الخطّة، أكرم شهيّب، كان وزير البيئة عام 1997، وهو الذي وضع بنفسه "خطة الطوارئ" يومها، والتي أدّت إلى إيجاد "مطمر الناعمة – عين درافيل"، بعدما أقدم أهالي العمروسية على إحراق "محرقة العمروسية" التي كانت تهدّد حياتهم وصحّتهم وبيئتهم، واعداً بحلٍ حقيقي ومستدام لأزمة النفايات. لم يتحقّق الحلّ، ولم تقم الحكومات المتعاقبة بتقديم أي حلول طبعاً، وكان التمديد غير الشرعي والمستمر لـ"سوكلين" هو الحلّ. فالحلول الفعلية، في أي ملف كان، تتنافى مع مبدأ الخصخصة – المحاصصة، وتقلّل من نسبة أرباح الشركات المستفيدة والمرتبطة بالطبقة الحاكمة، ليصبح المطمر في الناعمة، الناتج عن خطة شهيّب عام 1997، أمراً واقعاً.

-2 على المستوى الشعبي: تعرّضت الخطّة لرفض أهالي القرى والمناطق المتضرّرة من مطمر الناعمة – عين درافيل، بعدما فرّطت السلطة بصحتهم وصحة أولادهم لمدة 18 عاماً. كما رفض الخطّة أهالي المناطق المهدّدة بإقامة مطامر جديدة في مجدل عنجر وعكّار وبرج حمود، وذلك بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها السلطة، وعلى رأسها الوزير شهيّب، في محاولة إغراء السكان والأهالي، بالكهرباء والمال والخدمات (الحقوق البديهية!). فخطّة شهيب تستهدف المناطق المهمّشة والأكثر فقراً والمحرومة من الخدمات، ثم تعتمد منطق الرشوة، مقلّبةً الأهالي ضد الحراك الشعبي وضد حقّهم بالمطالبة بالحلول المستدامة، عبر مفاتيح السلطة من فعاليات وبلديات وشخصيات تربطها بهذا الزعيم/الحزب أو ذاك علاقات نفعية زبائنية.

-3 على المستوى البيئي: رُفضَت الخطّة من قبل الخبراء البيئيين المناهضين للفساد، والذين وضعوا تحفظاتهم الأساسية عليها: التناقض بين المرحلة الانتقالية والمرحلة المستدامة، وإعادة فتح مطمر الناعمة واستحداث مطامر جديدة بدل التركيز على الفرز من المصدر، كما إعادة تلزيم "سوكلين" بكنس وجمع ونقل النفايات خلال المرحلة الإنتقالية، إضافة إلى ردم البحر وإحياء مشروع "لينور". كما طرح خبراء بيئيون، بصفتهم موكّلين من الحراك الشعبي، خطةً بديلة في 28 أيلول 2015، لم تلقَ تجاوباً من السلطة.

-4 على المستوى الإداري: تكليف مجلس الإنماء والإعمار اتخاذ إجراءات تجهيز وتشغيل المواقع المقترحة للمعالجة والتخلص من النفايات وهو غير خاضع للرقابة والمحاسبة، تماماً كالهيئة العليا للإغاثة والتي خُصّص لها بحسب الخطّة سلفة خزينة بمبلغ 150 مليار ليرة لبنانية لإقامة مشاريع تنمية لمنطقة البقاع، واستكمال التعدي على الانتظام العام في المؤسسات وعدم تفعيل دور البلديات على مستوى إدارة النفايات خلال المرحلة "الانتقالية".

-5 على المستوى الاقتصادي: استكمال نهج الفساد الذي أدّى إلى

سرقة وهدر مليارات الدولارات، ووضع اليد على أموال البلديات عبر التمنّع عن فتح حساب خاص للصندوق البلدي المستقل وبالتالي استمرار استبعاد خيار تطبيق اللامركزية الإدارية. ارتفاع الفاتورة الصحية الناتجة عن التأخر في تطبيق خطة الطوارئ التي يطالب بها الحراك. غياب طرح إعادة تدوير النفايات للاستفادة منها في مجالات التصنيع وإنتاج الطاقة، فالبديل في الخطّة هو استحداث المطامر والتخلّص من النفايات بشكلٍ يخرجها من نطاق الدورة الاقتصادية.

خطة وزير الزراعة أكرم شهيّب، كانت ردّ الطبقة الحاكمة على إسقاط الحراك المطلبي الشعبي للمناقصات، والتي كانت تصبّ في مصلحة عدة شركات يملكها عدة متموّلين متحزّبين أو مرتبطين بأحزاب السلطة. المناقصات كانت نتيجة الأزمة، لذا أتت خطة شهيّب كمحاولة للالتفاف على الحراك إنقاذاً للنظام السياسي الطائفي من أزمته البنيوية التي تحكمه، والتي تتمظهر في أشكالٍ مختلفة، منها أزمة النفايات البالغة الخطورة على المستويين البيئيّ والصحي، بعد 23 عاماً من الفساد والسرقة والخصخصة في ملف النفايات ■

أتت خطة شهيّب لتقلّب الرأي العام وتضلّله، بهدف إضعاف الحراك ووضعه أمام الأمر الواقع

الشتاء قادم، والربيع أيضاَ

أجراها تميم عبدو وعلي جمول

"الشتاء قادم"، هذه العبارة لم تعد تقتصر على ما كان يردده نيد ستارك في مسلسل Game of Thrones، لكنها أصبحت تذكرنا بشكل دائم بأنه عندما تأتي الشتوة الأولى، "رح تقلب جد".
فكما يقول الباحث والمحاضر في الجامعة الأميركية في بيروت، رولان رياشي في حديثه لـ"المنشور" إنه "نظراً للتكون الجيولوجي في لبنان الذي هو بمعظمه من صخور كلسية، ذات قدرة نفاذ عالية، تحتاج عصارة النفايات في فصل الشتاء إلى عدد قليل من الساعات لتصل إلى المياه الجوفية"، ويضيف رياشي أن "هذا لا يقتصر على النفايات التي نراها اليوم في شوارع المدن، إنما أيضاً يشمل العدد الهائل من المكبات العشوائية في المناطق والبلدات وقرب الأنهر، التي تغذي مصادر مياه المدن والبلدات". ويشير رياشي إلى أنه، وبالإضافة للملوثات الجرثومية التي تسبب الأمراضِ المتناقلة عبر المياه من إسهال وضيق نفس وأمراض جلدية وصولاً إلى الكوليرا، "فإن تسرب عصارة النفايات بما فيها من معادن ثقيلة كالرصاص والزنك والنحاس كفيلة بارتفاع مضطرد في نسبة انتشار السرطانات في المناطق المتضررة، كما تثبتّ دراسات الأثر الصحي التي أجريت في نابولي (إيطاليا) عقب أزمة تراكم نفايات في شوارعها شبيهة بما نعانيه اليوم في لبنان".
ومن المعروف أن المسؤول المباشر عن مراقبة ومتابعة صلاحية المياه والغذاء لضمان سلامة قاطني هذا البلد، وهو المختبر المركزي في عين التينة، المقفل منذ مدة لأسباب أمنية متعلقة بسلامة "الشخصيات" القاطنة في المنطقة. فتستبدل السلطة سلامة الناس بسلامة الآنف





ذكرهم من "الشخصيات". وانسجاما مع خطط الخصخصة، تتم الاستعاضة عن هذا المختبر بعقود عبثية وغير شفافة مع مختبرات خاصة. فيما أودعت معدات المختبر المركزي في حاوية شحن في مرفأ بيروت ولا ندري أين يداوم موظفوه.

تبقى السلطة اليوم مصرّة، بحسب رياشي، على تجاهل مصالح الناس في صحتهم وبيئتهم في أزمة النفايات التي يشتعل الشارع احتجاجاً عليها وعلى النظام الذي ينتجها، وتبقى أيضاً مصرّة على سياسات الخصخصة وزيادة أرباح الشركات في الحلول غير البيئية والمكلفة اقتصادياً، لكن أزمة النفايات هذه وانعكاساتها على سلامة المياه الجوفية قبيل فصل الشتاء يفتح الباب على مصراعيه على ملفٍ أكثر خطورة وفساداً ألا وهو المياه.

فالاستراتيجية الوطنية للمياه، التي تعتبر إحدى أهم الإنجازات المزعومة التي تتبجح بها السلطة بجميع ألوانها، فضلاً عن توجيهات اللجنة النيابية المعنية، فتقوم على استيراد المياه، وتوجيهات لجهة تخفيض استهلاك المياه، وصولاً إلى مشاريع السدود الفاشلة، التي لا تخزن المياه نظراً لأن 70 بالمئة من طبيعة الأرض في لبنان كلسية، ما أثبته الانخفاض الكبير في مستوى المياه في بحيرة القرعون وسد بريصا وسد شبروح الذي تشير الدراسات، بحسب رياشي، أنّ الأخير يسرّب أكثر من 200 ليتر في الثانية.

كما لا تأخذ التوصيات, ببناء السدود, بعين الاعتبار المنطقة الزلزالية التي يقع فيها لبنان، التي تم الحديث مؤخراً عن حركة الصفائح التكتونية فيها، المسببة للفوالق المنتشرة في لبنان من اليمونة إلى روم؛ وبناء هذه السدود المرتفعة – نظراً لعمق الوديان في لبنان- قد يحرك تلك الصفائح بقدر ما قد يتأثر بحركتها مسببا الكوارث، متجاهلة تماماً أن الوزارة نفسها تساهم بالتحضير للتنقيب عن النفط الذي يساهم أيضاً في زعزعة القشرة الأرضية وزيادة مخاطر الزلازل.

كما أن هذه السدود ذات الجدران المرتفعة، يؤكد رياشي, لن تجمع مياهاً قياسا إلى تكلفة إنشائها وقياسا إلى ما يجمعه سد أسوان في مصر من مياه بارتفاع أقل بكثير من تلك المقامة والمقترحة في لبنان.

ويضيف رياشي, إلى أنه ناهيك عن التدمير الواسع للنظم البيئية والقضاء على التنوع البيولوجي، والقضاء على القيمة الثقافية لمغارة جعيتا التي ستقطع عنها المياه وعن بيروت بسبب سد جنة، وطمر المناطق الأثرية بالمياه كما في سدّي بسري والمسيلحة. وما يزيد من سوء ذلك واقع التغيير المناخي الذي نشهده، إن لناحية انخفاض كمية المتساقطات أو ازدياد درجات الحرارة، يحتّم التوجه نحو اعتماد أجندات الحد من السدود وليس إقامة المزيد منها كما في أجندات مشاريع السلطة!

الترويج للسدود على أنه الحلّ لأزمة المياه في لبنان, يتجاهل كلياً أن المياه الجوفية تستثمر حالياً على نطاق واسع وبشكل عشوائي, الأمر الذي يتوجب إدارة رشيدة لاستخراج المياه الجوفية تكاملا مع الينابيع والمسطحات المائية. وهذا الترويج يتجاهل أن نسبة كبيرة من المياه المنتجة تذهب هدراً في الشبكات، وأن معامل تكرير الصرف الصحي لاستخدامها في الري، التي كلفت هي الأخرى مبالغ ضخمة، لا تعمل حالياً في معظم المناطق. فضلا عن أن النسبة الأكبر من الوظائف العامة في هذا القطاع شاغرة؛ كل ذلك يسببه النظام للمضي قدما في خصخصة قطاع المياه إمّا عن طريق المؤسسات الاستثمارية الحالية في الشمال والجنوب والبقاع وبيروت-جبل لبنان , التي تعمل كل منها بعقد مختلف وبمجلس إدارة خاص بها أو على طريقة "بلو غولد" التي لا تطرح ما هو مختلف عن الاستراتيجية الوطنية للمياه.

لكن لا بأس بكل ذلك في الخطاب السياسي اليومي وفي الإعلام المرئي والمسموع المهيمن. فمافيا السدود، كما مافيا النفايات في لبنان قد أسست نفسها اقتصادياً وفكرياً ضمن أحزاب السلطة وأدواتها وعبر الإعلام والأكاديميا التي تروج للسدود وكأنها خشبة الخلاص. تماماً كما تروّج للمطامر والمحارق كأنها الخلاص لأزمة النفايات، متجاهلةً الحلول البيئية والصحية الأقل كلفة والأكثر استدامة ■



شهادات نسوية من الميدان

ـفي مرأة فتحت تمها لتحكي
ـفي مثقف قالها بلالك هالموضوع
ـفي مرأة قالت عنها هبلة
ـفي نايب قلها بلا عنترياتك
ـفي مثقف تاني نظرلها كلامها
ـفي وزير عيطلها "كارولين"
ـفي مثقف تالت حط ايده عطيزها ـفي ناشط قلها حاج تاخدي الامور شخصية
ـفي نهار نزلت قالتلن
#طلعت-ريحتكم
٢٩ آب ٢٠١٥- *نقلا عن صفحة صوت النسوة على الفايسبوك*

"ليل أمس، أقدم شبان من المتظاهرين أمام وزارة البيئة على طرد امرأتين متحوّلتين جنسياً، فشتموهما ورموا عليهما القناني البلاستيكية الفارغة. كانت المرأتان تقولان للشبان: نحن هنا مثلكم، نتظاهر، يجب أن تكونوا فخورين بنا أننا جئنا ندعمكم ونقف الى جانبكم. حاولت التدخل أنا وبعض الرفيقات والرفاق والتكلم مع المتظاهرين الشبان، لكن المرأتين لم تتمكنا من احتمال الضغط، فغادرتا. أقول هذا لأشدد أن معركتنا ليست ذات وجه واحد فقط. هي ليست فقط ضد "النظام" بل ضد كل أفكاره وقيمه القمعية البالية التي أنتجها، واحداها مفهوم الذكورة.
يوم أمس أيضاً، علّقت احدى المتظاهرات بالقول "ما مشكلة هؤلاء النسويات، يقفزن ويتدخلن كلما سمعن هتافاً ذكورياً؟"
أقول لها، نعم، سوف نستمر بذلك، وسنظل نواجه ونقارع الهتافات الذكورية والتصرفات القمعية ـفي الميدان وخارجه، لأننا نريد أن نبني بديلاً حقيقياً عن النظام، ونخلق علاقات اجتماعية جديدة."
١ أيلول ٢٠١٥- *نقلا عن صفحة الشعب يريد على الفايسبوك*

"لأننا ما زلنا نناضل كي نسمع وكي يكون رأينا ذو أهمية كالرجل حتى بوسط الناشطين والمظاهرات. فالرجال بالاجتماعات ما زالوا يقاطعون النساء خلال التكلم مثلا، وإذا سلطنا الضوء على كلام أو أي تصرف ذكوري بالاجتماع أو بالمظاهرة، يكون الرد أو بغض النظر أو بأقوال مثل: "مشينا هلأ، ـفي أشياء أهم نركز عليها، ليش عم تاخدي الأمور شخصية، ليه حساسة؟" إذا هجمنا على القوى الأمنية كمان مثلا بقولوا: "ليش منفعلة؟" أما إذا الشب هجم، معليش.
وضع المرأة لم يتحسن، ما زلنا نناضل فقط كي نستطيع أن نعيش يوم بآمان من دون عنف أو تحرش.
عم بنزل تقول فشر، نحن ما بقى نسكت ولا باجتماع ولا على الأرض أو بالبيت، نحن رح نسترجع المساحة على الأرض، وبكل مكان آخر."
٢٨ آب ٢٠١٥- *نقلا عن صفحة صوت النسوة على الفايسبوك*

"نازلة لأنو معظم تجاربي بالتعاطي مع مؤسسات الدولة كامرأة غير لبنانية ساكنة وعاملة ـفي لبنان كانت تتراوح بين العنصرية والاستهزاء والتحرش والاستعلاء، لأنو ـفي ٢ مليون أو أكتر غير لبنانيين عايشين بهالبلد (البعض ولد هون ورح يموت هون) وعم يتنفسو نفس الزبالة ويدفعو نفس ضريبة الفساد زائد جرعة عنصرية وغربة. لأنو ياما شفنا قمع المؤسسات العسكرية، ومش أول مرة منتعاطى مع العرصات ورصاصهم، لأنو قلبي من الحامض لاوي".
٢ ايلول ٢٠١٥- *نقلا عن صفحة صوت النسوة على الفايسبوك*

نقاش حول المرأة والمساحة العامة والحراك الشعبي

وليد ضو

علاقة المرأة مع المدينة متشعبة المواضيع من بينها الخوف والأمان داخل المساحات العامة. هكذا بدأت الباحثة دنيا سلامة في تعاونية الضمة* ندوتها "المرأة والمساحة العامة" ضمن سلسلة من الندوات الأسبوعية التي نظمها "مشروع الألف" حول سياسات الجنسانية طوال شهرَي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2015.

مساحات عامة وخاصة

تعترف سلامة بأن للمساحات العامة والخاصة عدة تعريفات مختلفة والفرق بينهما غير واضح. فإذا جردنا الموضوع وقولبناه في إطار قانوني يصبح التعريف كالتالي: المساحات العامة هي الملك العام كالشوارع والأرصفة والحدائق العامة والشاطئ. المساحات الخاصة هي كل الباقي. ولكن عندما تدخل عوامل أخرى إلى هذا التجريد تتغير هذه الصورة فالمساحات العامة يمكن أن تكون كالحانات والمراكز التجارية وهي ملكيات خاصة ولكن استعمالها عام، وتتطلب صرف أموال وبالتالي هي مساحات رأسمالية، وهنا يحصل نوع من الإقصاء من هذه المساحات والفرز داخلها، ليس فقط على أساس طبقي إنما أيضا على أساس عنصري.
وضمن المساحات العامة، تضيف سلامة، يحصل أيضا فرز غير واضح. وهو فرز يظهر خلال غياب فئات من سكان المدينة، بينها النساء، في أمكنة وأوقات محددة، حيث يصبح عدد النساء أقل في الليل، بسبب الخوف من العنف أو التحرش كل ذلك يمنع التواجد ضمن هذه المساحة. فتفرُز مساحات المدينة بين الموجود وغير الموجود وتحدد المرئي وغير المرئي فيها.

تاريخ المساحات العامة والخاصة

سلامة أشارت، وخلال لمحة عامة، إلى أن هذا الفرز نشأ مع الرأسمالية في أوروبا. ففي انكلترا، وخلال القرن 16، حيث كانت صناعة البيرة تتولاها المرأة في كل منزل داخل الباحة الخلفية له, وذلك لجني الأموال إلى جانب عملها "العادي" (خياطة...). وقد شكل ذلك فسحة لالتقاء الأصحاب والجيران في هذه المساحة. بين عامي 1300 و1700 انتشرت هذه الصناعة بشكل كبير، إلى أن تحولت إلى صناعة كبيرة يقوم بها الرجل خارج المنزل. هذا التحول الاقتصادي ترافق مع خطاب وعظي يحرض ضد الشرب في البيوت, مدعيا ان ذلك يجلب العار وعدم النظافة والسكر ,وبالتالي يجب فصل الاقتصاد عن البيت، فأصبحت المساحات العامة خارج المنزل، والبيت هو مكان العائلة والرعاية والأمان، بحسب الخطاب نفسه. في حين ارتبطت المساحات العامة بالنقاش السياسي. وبذلك حصل هذا الفصل بين المساحة العامة التي هي مكان السياسة والاقتصاد المخصصة للرجال، والمساحة الخاصة البيت والعائلة ورُبِطت المرأة بها.

في هذا الإطار تتحطم هذه الثنائية (خاص/عام). فسلامة تشير إلى مفارقة أن البيت فيه خطر وعنف وهو أمر سياسي. وعندما تستعمل المرأة المساحات العامة يلقى اللوم عليها لأنه عليها الانتباه لأنها هنا هي "ضيفة" على المكان العام، وعندما تتولى زمام المبادرة وتشارك المرأة في المظاهرات، يتم التحرش بها لتنظيم وتأكيد السيطرة على هذه المساحة العامة وهذا الشيء هو مسألة سياسية بامتياز.

في المدن نتعلم التعايش مع الآخر

الخوف هو أمر واقع في المدينة، يترافق مع فكرة التعايش فيها، وهذا أمر إيجابي. وأحد أدوار النسوية تبيان أن خوف المرأة في المساحات العامة هو سياسي. وسلامة باتت نسوية بفعل الخوف في المدينة ليست فقط انطلاقا من تجربة شخصية إنما من تجربتها كامرأة. وتسأل سلامة: العنف الحقيقي يكمن أين؟ تشكل المدينة لقاء الناس من كل الأماكن، كلما اتسعت كلما زاد من لا نعرفهم. لكن التحرش داخل البيت يتم التستر عليه, أما في الخارج ولأنه يتم على "يد" الآخر فيُعطى الموضوع حجما أكبر من الأول (الذي يمكن أن يكون أكثر وحشية). لذا، تقول سلامة، إن الأذى "الآمن" غير مقبول أيضاً.

أبعد من الحراك الشعبي الراهن، وأكثر من نقد ذاتي

النقاش حول الحراك الشعبي الراهن استغرق وقتا ليس بقليل من الندوة. وقد تركزت أغلب المداخلات على مسألة علاقة المرأة بالحراك والتحديات المطروحة أمامه. الأكيد أن هناك عدة حالات تحرش حصلت؛ وهو ليس أمرا استثنائيا ومقتصرا على المظاهرات، إنما هو تكتيك متبع في كل الأمكنة لاقصاء المرأة عن المساحة العامة وهذا ما تعيشه كل يوم المرأة، وبالتالي ليس تصرفاً فردياً، إنما هو جزء من صورة شاملة.
كما تمحور النقاش حول أهمية وضرورة توثيق حالات التحرش في المظاهرات، الأمر الذي قد يسبب ضغطا على النساء للكلام، بحسب إحدى المشاركات في النقاش، حيث ثمة ضرورة لاعطاء المرأة الفترة الزمنية للكلام. لكن التوثيق السياسي هو أساسي للمواجهة مع آليات الإقصاء المنهجة سواء من النظام الرأسمالي والطائفي والذكوري والقمعي بشكل عام، وبواسطة أجهزته الأمنية والعسكرية، أو من داخل الحراك نفسه حيث عبارة "نحنا منحميك" تعبر عن حمائية ذكورية مباشرة. أكثر من ذلك، فإن ما ستتعرض له المرأة سيكون مضاعفاً فيما لو كانت سورية أو فلسطينية.
لا شك بأن الإقصاء يحصل أيضاً بصورة مستترة من خلال تكليف المرأة بقراءة البيانات في حين أن كتابتها هي من اختصاص الذكور، وفي ذلك إشارة من الحضور إلى أنه داخل المجموعات اليسارية يتم إسكات النساء (أو على الأقل إقصائهن) قبل الوصول إلى المساحة



العامة. بكل تأكيد هذا الكلام لا يأتي من فراغ، فتجربة حراك هيئة التنسيق النقابية، حيث تتشكل قاعدة الهيئة من أغلبية نسائية ساحقة في حين كانت نسبة الرجال داخل الروابط المكونة للهيئة كبيرة جدا. وفي وقت تلمّس الجميع كفاحية عالية المستوى على صعيد القاعدة وبمشاركة نسائية فعالة، كانت القيادة ترهن قرار كل الحراك لجزء من الطبقة الحاكمة (بري وعون).

وبالنسبة للمجموعات اليسارية، التقليدية منها، وغير التقليدية أيضا، عليها أن تسائل نفسها حول آليات الإقصاء بحق المرأة داخلها. وإذا كانت المجموعات التقليدية قد ذهبت بعيدا في غيبوبتها، على المجموعات اليسارية غير التقليدية أن تعيد النظر ليس فقط بأي استراتيجيا أو تكتيك يمكن أن تشكل تهميشا للمرأة، ولو بشكل موارب، إنما أيضا في واقع الممارسة اليومية التي تشكل أساس التكتيكات والاستراتيجيات ■

* الضمّة: تهدف إلى بناء تعاونية للنساء والترانس، وتطوير وممارسة النشاط السياسي نحو العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجندرية، وإلى تمكين وتنمية هذه التعاونية للتأثير على الأنظمة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات. تُبنى هذه التعاونية على القيم والمبادئ المتّفق عليها وتعمل على ترجمة وتطوير هذه المبادئ إلى سياسات وممارسات في هيكلية التعاونية وادارتها ونشاطاتها•



صوت النسوة: النظام الأبوي قاتل، وينبغي اسقاطه أيضا!

اجرتها يارا نحلة

١- كيف تصنّفن دور المرأة ومشاركتها في هذا الحراك مقارنة بالتحركات السابقة في لبنان؟

يتمحور هذا الحراك حول مطالب اجتماعية-سياسية عامة. وقد بدأ يظهر فيه حضور لنساء يطالبن بتغيير جذري ونسوي يربط بين هذه المطالب والنظام الأبوي الذكوري اللبناني. قد شاركت النساء تاريخياً في العديد من الحراكات والنضالات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وقد ناضلن كي يُسمع صوتهن وحقوقهن. رصدنا استعمال النساء في الحراك الحالي بطريقة أكثر رمزية، كوجود نسائي، في العديد من المجموعات التي بدأت تتشكل. لا تشغل النساء حاليا العديد من المواقع القيادية، وكما لا يبدو لنا أن تجاربهن ومساهمتهن قد أخذت إلى الآن على محمل الجدّ. كما لمسنا وجود أجواء غير مرحبة وآمنة في بعض الأحيان خلال المظاهرات والاجتماعات التحضيرية, الأمر الذي يقلل من عدد النساء ومشاركتهن. النساء ما زلن يناضلن لمساحة وصوت كما في السابق، وما زال حضورهن ومطالبهن ثانوياً.

٢- ما أهمية طرح الخطاب النسوي في حراك مطلبي من هذا النوع؟ هل حدث هذا سابقاً؟

قدم الخطاب النسوي قراءة للحراك وللمطالب من خلال منظور جندري، وهو لا يُعنى فقط بالنساء (رغم أننا في صوت النسوة نركز اهتمامنا على النساء)، بل ينتقد الرجولية المسيطرة واللغة الذكورية المستعملة، وعنف السلطة والسياسات التي تعتمدها مع الشرائح المهمّشة. يفسر الخطاب النسوي الديناميات الجندرية في تقاطعها مع الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، والجنسانية، والإثنية والعوامل الأخرى، لأنّ تجربة الفرد في ساحة الاعتصام، وتمكنه\ها من إيصال صوته\ها بشكل يختلف بفعل تباين العوامل التي ذكرناها. لذا يركز الخطاب النسوي على علاقات القوى من خلال إطار تقاطعي وعميق. إنّ الحراك النسوي وانخراط النساء في الحراكات المطلبية ليس جديداً، لكن هذه التجارب لم تُوثَّق بشكل كاف، وما حصل هو أنه تم إدراج وامتصاص أصوات وتجارب النساء ضمن حراكات "أوسع"، مما أدى إلى طمسها وذوبانها، وبالتالي لم يبقَ منها إلا تجارب الرجال التي يتم تداولها وتذكّرها. إنّ طرح الخطاب النسوي كخطاب وموقف مستقل غير تابع لأي من الحملات الموجودة في الحراك يؤدي إلى إظهار العوامل والعلاقات المباشرة بين المطالب الشعبية وذكورية السلطة. أهمية هذه الخطوة تكمن في مقاربة الموقع المطلبي العام نسويا والاستفادة من جو الحراك للمساهمة في إشراك النساء في القرار وفرض معايير

نسوية للمستقبل. تكمن قوة الخطاب النسوي في اعتماده وتقديره للتجربة الشخصية فهو لا يخاف الاختلاف ولا يعمم التجربة بل يسعى إلى التشجيع على التحليل والتساؤل حول ما يبدو بديهيا في الوهلة الأولى، كما يركز على أولئك الذين يُستغلّون من قبل السلطة دون أن يمثلهم الخطاب بطريقة مثالية ايضا.

٣- ما علاقة النظام السياسي القائم والعنف الذي استخدمته أجهزة الدولة بالنظام الأبوي؟

إنّ العنف المباشر من أجهزة الدولة يقع ضمن العنف البنيوي للنظام الأبوي القمعي والعنصري. هذا النظام هو ذاته الذي تشكل على مبدأ اقصاء النساء وعلى قمع جنسانيات وهويات جندرية معينة وعلى تخصيص أدوار ضيقة (يعتبرها المجتمع ثانوية/غير أساسية) للنساء. هو نفسه الذي يعاقب كل من يخرج عن هذه المنظومة المعتمدة من خلال العنف أو سحب الامتيازات والتهميش والتخجيل. يعيد النظام انتاج نفسه من خلال العنف البنيوي (القوانين والممارسات التمييزية) وعبر العنف المباشر. النظام القائم هو نظام أبوي وأجهزته أثبتت ذلك بالعنف الممارس خلال الاعتقالات الأخيرة، تماما كما أثبت زعماء هذا النظام أبويّتهم من خلال تشويه القوانين والتعتيم على القضايا النسوية وتجاهلها، كما في نظام التوريث السياسي.

٤- في المظاهرة الأخيرة التي شاركت فيها النسويات عبر بلوك واحد وتحت عنوان "النظام الأبوي قاتل"، هل استقطب البلوك النسوي متظاهرين/ات من خارج الدائرة النسوية؟ بمعنى آخر، هل ساهمت اللافتة بفتح نقاش بهذا الخصوص مع أشخاص غير ضليعين في النسوية؟

لفت الظهور العلني للبلوك النسوي تحت راية "النظام الأبوي قاتل" انتباه الكثيرين، واستقطب متظاهرات ومتظاهرين، من بينهن مثلاً أشخاص قد لا يعرّفن عن أنفسهن كنسويات لكنهن معنيات بمحاربة النظام الأبوي وعنفه وتمييزه. وحصلت أيضا نقاشات مباشرة حول اليافطة معنا في أوقات متعددة من الاعتصام في ساحة الشهداء ولحظنا مناقشات جانبية بين أشخاص حين لمحوها. وقد بدأ البلوك النسوي يستقطب العديد من الأشخاص اللواتي يردن المشاركة في الاعتصامات والاحتجاجات ولم يجدن مكانا مناسبا لهن في المجموعات التي تشكلت.

٥- هل تلقيتن نقدا بسبب طرحكن للخطاب النسوي؟

تمحور النقد من خلال التعامل مع المطالب النسوية كقضايا ثانوية أو فرعية ضمن قضية أكبر، كمطالب ليس لها أي صلة أو علاقة بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية المطروحة من كهرباء أو ماء أو نفايات. كما ظهر أخيرا الكثير من النقد الساخر على توثيقنا لشهادات التحرش التي حصلت خلال المظاهرات، وذلك عبر التهجم والتشكيك والاستهتار بتجارب النساء، أو الطلب منهن "عدم المبالغة" في سرد تجاربهن. وقد تصاعد النقد الساخر والرافض لطرح الخطاب النسوي عندما أصبح البلوك النسوي، والوجود النسوي ككل، أكثر مرئية وتأثيرا فتحول العديد من المشجعين والداعمين إلى منتقدين لشرعية الخطاب ككل، كخطاب مبالغ فيه وثانوي، أو بسبب الانشقاق في صفوف الحراك، حسب قولهم.
لكن تجدر الإشارة إلى أن عملنا وتواجدنا في المظاهرات ينتج أيضاً نقداً مهماً هو عبارة عن تساؤلات عن قراءتنا للوضع في لبنان، هذا عدا عن ترحيبنا بكل الاقتراحات, ونعتبر ذلك أمرا إيجابيا لناحية تبادل الآراء والنقاشات النسوية.

٦- ما هي الأسباب الكامنة وراء حوادث التحرش التي حدثت خصوصاً خلال التحركات الأخيرة؟ وهل يمكن مقارنتها بالتجربة المصرية في هذا الخصوص؟

الحراك في مصر يختلف عما يجري في لبنان، وتجربة التحرش تختلف كذلك. نسعى إلى التعامل مع كل حالة تحرش تصلنا بجدية ولا نبتعد عن المقارنة التلقائية مع حالات أخرى. ومع أننا نستفيد من خبرات النسويات في مصر والموارد التي أنتجنها ومن دعمهن، لكننا نفضل التعامل مع موضوع التحرش في لبنان كإشكالية لبنانية، وهي تتمثل بسلوكيات سلطوية بنيوية لطالما كانت منتشرة بطبيعة الحال، ولطالما ألقينا الضوء عليها كإحدى مظاهر العنف اليومي ضد النساء. إن سبب التحرش في الحراك هو نفسه الكامن وراء التحرش اليومي الحاصل خارج الحراك، الذي هو النظام الأبوي الذي يحمي المتحرش ويعطيه شرعية، في وقت يتم التشكيك فيه بالنساء اللواتي يتعرضن للتحرش والمضايقة والتهميش وذلك عقابا للنساء اللواتي يخرجن عن الدور التقليدي المرسوم لهن. التحرش هو إحدى أشكال الأبوية الذكورية التي لا ترى القهر في استباحة جسد ومشاعر وخصوصية الأخريات انطلاقا من قيمة أبوية تتعاطى مع الجسد الأنثوي وغير المحدد جندريا كموضوع دوني.
الرفيقات والمناضلات في مصر قد ذقن المرار في مواجهة العنف الجنسي الموجه ضدهن في المجال العام، ومقارنة التحرش في لبنان مع ذلك الحاصل في مصر؛ أولاً، يفرغ الوقائع من مضمونها، أي يحولها إلى موضوع للمقارنة، وثانياً، يهدف إلى تسخيف الوقائع في البلدين، وثالثا، يحول دون ممارسة التضامن مع النساء في البلدين. إن أي رد فعل على التحرش في أي مكان من العالم، يجب أن يقابل عبر التضامن مع النساء وفتح سبل مواجهة التحرش، لا التفكير في أي شكل من التحرش الحاصل وإذا كان أكثر أو أقل عنفا من ذلك الحاصل في مكان آخر، أو ما هي أسبابه. إن التحرش الجنسي لا يقارن ولا يبرر، بل يتم التعاطي معه والتفكير به كاستراتيجية ممنهجة. من المهم أيضا أن نفهم أن النظام الأبوي ليس نظاما مستقلا له بنية مميزة عن المجتمع، ولكنه نظام قيم وممارسات تعيد تعزيز نفسها من خلال السلوكيات والمظاهر الفردية والجماعية والمجتمعية.
وفي التظاهرة كان هناك عدد كبير من الأشخاص في مساحة واحدة. لكننا لا نستطيع المقارنة مع مصر لأن التحرش لا يأخذ الشكل ذاته، وفي مصر كان هناك تحرش قبل المظاهرات (مثلاً في احتفالات العيد والمناسبات الكبيرة). كذلك لا نستطيع أن نحسم بعد إن كان هناك استراتيجية واضحة ممنهجة لمنع النساء من الوجود في المساحات العامة في لبنان. ثم لا يمكننا الجزم بأن التحرش حصل فقط في تحرك واحد. ما نعرفه هو أنّ النساء جئن إلينا للتبليغ عن التحرش في المظاهرة الأخيرة(٢٠ أيلول)، لكن من المعقول أن يكون هناك حالات أخرى من التحرش حصلت في التحركات السابقة. أسباب التحرش هي الأبوية، وهي تحصل في الأمكنة العامة والخاصة كل يوم وليس في المظاهرة فقط ولا يمكن مقارنتها بالتجربة المصرية لاختلاف الواقعين واختلاف طبيعة التحرّش.
في الختام، نود التأكيد على تضامننا المطلق مع النساء في مصر ولبنان■

* صوت النسوة: مجموعة مهتمة بانتاج المعرفة النسوية وبناء حركة نسوية قادرة على خلق مساحة لنساء عابرة للأجيال والجماعات. ونحن نؤمن أن النساء قادرات على خلق مجتمعات أكثر انسانية وعدالة، وأن أدوات الترهيب لن تردع النساء من رفع الصوت والانخراط في الحراك الشعبي كشريكات متساويات قادرات على التغيير وعلى تحقيق العدالة الجندرية والاجتماعية.



خريطة التحرش تأسف من التناول غير المهني من بعض الجهات الإعلامية لجريمة التحرش الجنسي

تأسف مبادرة خريطة التحرش لما شهدته في الأيام السابقة من التناول المؤسف والمخزي لبعض وسائل الإعلام المصرية وبعض الصفحات الرسمية وغير الرسمية على وسائل التواصل الإجتماعي لجريمة التحرش الجنسي والتفاعل المجتمعي معها، على سبيل المثال: التعليق على الحراك اللبناني بصورة مخلة تلخصت في تصوير تقارير اخبارية في الشارع ونشر أخبار للتعليق فقط على السيدات وملابسهن، وهو ما ترفضه خريطة التحرش وتهيب بالإعلاميين المصريين ضرورة احترام تقاليد العمل المهني وعدم الترويج لجريمة التحرش الجنسي في المجتمعات الأخرى بدلا من المساعدة في القضاء عليها.

تشدد المبادرة على أن التناول غير المهني لجريمة التحرش الجنسي وتصويره على أنه أمر مثير للضحك أو للإثارة الجنسية أو التشجيع على التحرش الجنسي مثل استضافة أشخاص غير مختصين للتحدث للرأي العام عن جريمة التحرش أمثال المجموعات التي تدعو الرجال للتحكم في ملابس النساء أو معاقبتهن بناء على أشكالهن. على السادة الإعلاميين أن يعلموا أن تأثير تناول جريمة التحرش الجنسي بهذا الشكل يُصعب إيجاد الحلول العملية لخلق بيئة رافضة لجريمة التحرش الجنسي.

ندعو الإعلاميين المصريين للارتقاء بمستوى النقاش العام لجريمة التحرش الجنسي وعدم الإنجرار وراء الدعوات غير المهنية من البعض ونبذ التناول غير المهني وعدم التقليل من التأثير الاجتماعي والنفسي لجريمة التحرش الجنسي.
خريطة التحرّش هي مبادرة اجتماعية قائمة على التطوع، مهمتها إشراك كل فئات المجتمع بهدف خلق بيئة رافضة للتحرش الجنسي في مصر. المبادرة تعمل من خلال نهج متكامل يجمع بين تكنولوجيا الإبلاغ عبر الرسائل القصيرة (SMS) وعبر الخريطة الالكترونية، الأبحاث، وحملات الاتصال، بالإضافة لمئات المتطوعين في برنامج التوعية المجتمعية وبرنامج المدارس والجامعات الآمنة في مختلف محافظات الجمهورية لتشجيع الافراد على الوقوف ضد التحرش والاعتداء الجنسي ■

١ أيلول ٢٠١٥- خريطة التحرش (مصر)

الاقصاء "الأخلاقي" في الحراك الشعبي وايديولوجيا الطبقة الحاكمة

أنطوني ر.

أظهرت السيرورة الثورية الجارية في المنطقة، بشكل أكثر وضوحا من قبل، الانقسامات الاجتماعية "الأخلاقية"، التي هي في جذورها انقسامات مادية، خلقتها الرأسمالية بيننا. ومع تزايد حدة الحرب الطبقية، يزيد، كذلك، اضطهاد وقمع أولئك الذين وضعهم النظام القائم على هامش المجتمع، سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا. الثورة المضادة، في مصر وسوريا خاصة، عززت هذه الانقسامات وأحاطت نفسها بستار من الدخان: هؤلاء الـ"شواذ" الذين يسببون خطرا أخلاقيا، ودينيا، وبالتالي خطرا أمنيا "ينبغي التخلص منه". لذا علينا توخي الحذر من استراتيجية النظام القائم وأجهزته الإعلامية لتقسيم الحراك والعمال على أسس "أخلاقية".
في مصر، مثلا، جاء تقسيم العمل على أساس جنسي، بفعل النظام الرأسمالي نفسه. ويتمظهر ذلك أيضا عبر عمليات الاغتصاب والتحرش الجماعي ومحاولات طرد النساء والمثليين وغير المنضبطين جندرياً من السيرورة الثورية من قوى الثورة المضادة. كذلك في سوريا، حيث، كما في بقية الدول التي تخوض هذه السيرورة، لم تكن هذه الوسائل حكرا على نظام الأسد القائم وتم استخدامها من قوى المعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، التي قامت بفرض التعاليم الدينية المتشددة ووصلت إلى ما وصلت إليه من استعباد للنساء وقتل للمثليين وغير المنضبطين جندرياً. في لبنان بدأنا نرى هذا النمط عبر تصنيف شباب المناطق المهمشة المعبرين عن غضبهم من النظام القائم كـ"مندسين"، وهو كذلك تصنيف "أخلاقي" له أبعاده الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية.
في الآونة الأخيرة، رأينا في لبنان تزايدا في العسكرة، إلى جانب التعامل البوليسي، الأمر الذي أدى إلى تزايد اضطهاد المرأة وغير المنضبطين جنسانيا وجندريا. هذا الاضطهاد غير متساو - حيث يستهدف الطبقة العاملة وليس الطبقة الحاكمة، البروليتاريا وليس

هذا النظام هو ذاته الذي تشكل على مبدأ اقصاء النساء وعلى قمع جنسانيات وهويات جندرية وعلى تخصيص أدوار ضيقة للنساء.



البرجوازية، العمال وليس أصحاب الملكية، فضلا عن الاستهداف التاريخي للاجئين – وتخلق وسائل الاعلام السائدة الذعر "الأخلاقي" الذي تستخدمه السلطة لتبرير القمع والاستغلال الاقتصادي لهذه الفئات. فوسائل الاعلام هذه هي سوط مرئي للطبقة الحاكمة. لذلك، تكمن أهمية الاستثمار بالاعلام الثوري البديل والناتج بشكل أساسي بجهد من المتظاهرين أنفسهم.
تعيد هذه الانقسامات انتاج نفسها في الحراك الشعبي الراهن عبر طرق واضحة وضمنية. على سبيل المثال، تم طرد امرأة عاملة/ترانس (قامت بتحويل جنسها أو جندرها) من الساحة، بالإضافة إلى التحرش اللفظي والجسدي بمتظاهرات خلال التحركات الشعبية الأخيرة. ضمنيا، تطرح التحركات، حتى الآن، موضوع الوطنية اللبنانية بشكل إقصائي، لشرائح سكانية متضررة من النظام اللبناني، كاللاجئين السوريين والفلسطينيين وعاملات المنازل وسواهم. أو عبر خطاب مباشر يعتبر أن "الحراك يوحد اللبنانيين".
خلال تحركات آب/أيلول 2015، التي أعادت ساحة رياض الصلح وشارع المصارف إلى الشعب اللبناني، رأينا كذلك مناهضة لبعض هذه التقسيمات، خلال الهتافات والشعارات ضد الذكورية أو مناهضة هتافات مثل "لوطني! لوطني!"، بالإضافة إلى تشكيل بلوك نسوي في المسيرات تحت شعار "النظام الأبوي قاتل!". وكذلك سجلت مشاركة واضحة لأشخاص غير منضبطين جنسيا وجندريا، بالإضافة إلى بعض الناشطين السوريين أو الفلسطينيين بشكل منظم أو كجزء من المجموعات والتحالفات المتحركة مساهمين في مناهضة الشعارات والهتافات الاقصائية على أساس عنصري. لذلك، علينا صرف جهد أكثر، لتوسيع هذا النوع من التنظيمات وتفكيك التفكير والخطاب الـ"أخلاقي" حسب النماذج المفروضة من فوق.
من يقف وراء هذه الانقسامات "الأخلاقية"؟ كتب ماركس وإنجلز، في الأيديولوجيا الألمانية، (١٨٤٥– 1846):
"إن افكار الطبقة الحاكمة هي الأفكار المسيطرة في كل العصور، أي أن الطبقة المتحكمة ماديا في المجتمع هي نفسها الطبقة المتحكمة فكريا فيه. الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج المادي ووسائل تصريفه، لديها في الوقت عينه السيطرة على وسائل الانتاج الذهني. باختصار: أفكار الذين لا يمتلكون وسائل الانتاج الفكري تبقى محصورة فيهم وحدهم. الأفكار المسيطرة ليست أكثر من انعكاس لعلاقات السيطرة المادية في المجتمع، ليست أكثر من هذه العلاقات متمثلة ذهنيا".
من هنا يظهر أن الأيديولوجيا المهيمنة في كل مجتمع رأسمالي طبقي هي أيديولوجيا الطبقة الحاكمة (من الوطنية والذكورية والعنصرية وغيرها)، حيث أن الطبقة الحاكمة نفسها التي تستحوذ على الموارد المادية والبشرية (وسائل الإعلام، الشرطة، الجيش، وفي حالتنا، الميليشيات) تفرض أيديولوجيتها، وكذلك "أخلاقها".

ما العمل؟

التضامن الطبقي هو المسار الوحيد للتغيير الجذري والثوري في المجتمع، ويتم ذلك عبر التضامن ما بين العمال اللبنانيين وغير اللبنانيين، الذكور والإناث، وبين المنضبطين وغير المنضبطين جنسيا وجندريا. لذلك، تكمن أهمية طرح إشكاليات الذكورية، والعنصرية، والوطنية، ومختلف أنواع التمييز التي تُستغَل لتفريق الطبقة العاملة والمنتفضة. على حد قول روزا لوكسمبورغ (1912): "الطبقة البرجوازية تدافع بتعصب وشراسة عن استغلال واستعباد الطبقة العاملة التي تتلقى بطريقة غير مباشرة معاني وجودها الاجتماعي غير المجدي" ■



الطلاب نبض "الشارع"

حسين بغدادي

ينتقلون من غرف المختبرات العلمية الجامعية إلى ساحات تحقيق الممكن. يهربون من المسرح الذي يعبّر عن ماض بعيد ليجدوا أنفسهم يلعبون أدوار حقيقية في الحاضر. يغلقون كتبَ التاريخ المغطّاة بغبار الطبقة المسيطرة، من أجل صنع تاريخهم بأشكالٍ لا تخدم إلا المنتجين المعدمين، لا الآلهة ولا الحكّام. يغنّون بأصوات رافضة للواقع المقيت، يرسمون مستقبلهم على جدران المدينة بعد أن شاركوا بإعادة الروح إليها. يناضلون، رغم السلطة الأبويّة التي تشكّل عائقا أمام تحرّرهم، ضدّ كلّ ما تقدّسه العائلة في المجتمع، من تبعية للزعيم أو للطائفة أو للعشيرة. يقاومون، رغم غسيل الدماغ الذي يتلقّونه في محاضرات حداثية عن أهميّة 'الرأسمالية'، المنظومة التي تنتج ظروف الاستغلال الطبقي، وفي بعض الأحيان: أسباب انتحارهم. الطلاب، بشعاراتهم وهتافاتهم المتنوّعة، بحماسهم وتمرّدهم، باسهاماتهم المكتوبة والمسموعة والمرئية، هم عصب الحراك الشعبي اليوم.

منذ الأيّام الأولى للحراك الذي فجّر المجتمع بسبب أزمة النفايات المرتبطة بفشل سياسات الخصخصة في نظام المحاصصات الطائفية، أي نفس السياسات التي همّشت الجامعة الوطنية والتعليم الرسمي، والطلاب من مختلف الجامعات يشاركون بقوّة في عملية التغيير. كان واضحًا الدور السياسي-المطلبي الذي أعطوه لأنفسهم، فقد عبّروا عن غضبهم المعقلن والموجّه ضدّ سلطة الفساد، إمّا بشكل فردي-عفوي، وإمّا عبر الانخراط في مجموعات طلابية مختلفة ذات خبرة في النضال لتحقيق مطالب جامعية معيّنة (تخفيض الأقساط) أو سياسية-اجتماعية (زيادة أجور الموظفين والأساتذة، رفض التمديد، المطالبة بقانون انتخابي نسبي)، كالنادي العلماني ونادي السنديانة الحمراء في الجامعة الأميركية مثلًا، حيث استطاع الطلاب من خلال هذين الإطارين تقديم عقلية تقدميّة جديدة تساعد الحراك على انتاج مشروع ثوري شامل، قائمة على أفكار ومواقف مضادّة لكل أشكال الإستغلال والقمع في المجتمع (ذكورية، تمييز جنسي...) لطالما اعتبرها اليسار التقليدي أفكار "ليبرالية" أو ثانوية لا أهميّة لها في السيرورة الثورية، وقد استطاع الطلاب في المجموعتين، على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية-السياسية التي تبرز في النقاشات أو عند قضايا مصيرية، أن يعملا كجسم واحد/متماسك/متناغم في الحراك. حتّى داخل الجماعة ذاتها، أكثر الندوات والنقاشات والتحرّكات التي ينظّموها مرتبطة بشكل مباشر بمسار الحراك نفسه، وبمواضيع مثل معالجة أزمة النفايات أو آلية سيطرة المصارف على الاقتصاد اللبناني.

من جهة أخرى، المشاركة الطلابية الأكبر في الحراك كانت من نصيب طلاب الجامعة اللبنانية، الأكثر تعرّضاً للاضطهاد الطبقي في لبنان، حيث يأتي معظمهم من بيئة اجتماعية فقيرة، ليدخلوا إلى مكان يمثّل صورة مصغّرة عن كيفية إدارة جهاز الدولة للمؤسسات والمجتمع على قاعدة التقسيمات الطائفية، ليروا بأعينهم، لا بل يختبرون تلك العلاقات الزبائنية التي تربط الطالب منذ تسجيله حتّى لحظة تخرّجه، بزعيم طائفي أو حزب سلطوي معيّن، إضافة إلى غياب إنتخابات طلابية ديمقراطية، وعدم وجود بنية بحثية-منتجة للجامعة، ومحاولة زيادة الأقساط، والارتفاع في أسعار الكتب، وقمع أي حركة مستقلة عن الأحزاب المسيطرة، وتزايد في نسبة العاطلين عن العمل من المتخرّجين، إلخ. كلّ تلك المشاكل تجعل من طلاب الجامعة اللبنانية في كل الفروع، ضحايا المنظومة القائمة، لذلك كان تعبيرهم عن رفض هذا الواقع الأكثر راديكاليّة في الحراك، إمّا عبر الهتافات أو خلال مواجهتهم لقمع القوى الأمنية بأجسادهم، مع أبناء طبقتهم الذين أتوا من أفقر المناطق اللبنانية. لكنهم، في الوقت عينه، يواجهون صعوبات يمكن أن تعطّل حركيّتهم، فهناك ضغط يصل بعض الأحيان إلى تهديد من قبل التنظيمات الطائفية المسيطرة على الجامعة لمنع الطلاب من المشاركة لأنّها تخشى أن يتحرّر هؤلاء من التبعية، فأي حراك مستقلّ يشكّل ضربة مباشرة لمصالح تلك التنظيمات. لذلك هناك تخوّف عند بعض طلاب الجامعة من قدرة المنظّمين في الأحزاب المسيطرة على إعاقة مستقبلهم العلمي والعملي، أو حتى من اعتداءات ميليشياوية يمكن أن تحصل. لكن رغم ذلك، لا يزال الطلاب عازمين على استكمال مهام الحراك الشعبي، فكما ضحّى الرفيق فرج الله حنين بحياته من أجل تأسيس الجامعة اللبنانية، طلابها اليوم يضحّون بكل شيء من أجل إسقاط النظام الذي خلق أزمة الجامعة ذاتها.

لمشاركة الطلاب أهميّة على كافّة الصعد، لكن الفكرة الأبرز هي أنّ معظمهم من جيل ما بعد الحرب الأهليّة، لذلك الصراع أيضاً يأخذ منحى آخر، بين القديم والجديد، بين من ذبح وقتل وجزّر لحماية منظومة النهب القائمة وبقي جزءا من السلطة السياسية بعد الحرب، وبين من يريد أن يقضي على نهج جيل ما قبل الحرب الذي يمارس حكمه الطبقي لكن بطريقة أكثر 'توافقية'. بين من يهمّه إبقاء الجامعة اللبنانية وطلابها في بؤرة بائسة لمصلحة دكاكين التعليم الجامعي الخاصّ وبين من يريد تطوير التعليم الرسمي وتحرير الجامعة من محتلّيها الفاسدين، بين من يريد تأبيد العلاقات العشائرية والطائفية لتمرير مشاريع النهب مثل الخصخصة وغيرها، وبين من يريد بناء دولة العدالة الاجتماعية والمساواة والعلمانية.

هذه هي معركة الطلاب اليوم. هم وحدهم من يقدر، إمّا على قتل الحراك- إذا تموضعوا في بلوكات طائفية نتيجة الضغوطات، أو خضعوا لرغبة العائلة "المقدسة" بالتراجع والقيام بدور المشاهد فقط-، وإمّا على الدفع نحو مراحل أكثر تقدما من الصراع حيث يصبح الحراك بكلّ مكوّناته في موقع قادر على انتزاع حقوق الناس من الطبقة الحاكمة بالقوّة، بعد قطيعة شاملة مع السلطة، وبالتالي تنتقل السلطة الفعلية، كما حدث في أوروبا عام 1968، إلى الشارع المشتعل، بطلّابه ومثقفيه ونقابييه وعمّاله وموظّفيه ومناضليه وفنانيه■



عبثا يحاولون اطفاءنا

إسلام الخطيب

تلاحظ/ين الفرق، تلاحظ/ين تمسك البعض بانتمائه الحزبي أكثر فأكثر وتخلي آخرين عنه بشكل تدريجي. تسمع/ين طالبا يخبر أصدقاءه بصوت عال عن تجربته في الحراك. هو نفسه الذي كان في العام الماضي لا يستطيع مناقشة أي موضوع "سياسي" مع مجموعته إلا بصوت خافت، لا يستطيع ذكر اسم أي زعيم إلا بعد أن يتلفت حوله ليتأكد أن لا أحد يراقبه. هو نفسه كان يوم بداية العام الجامعي الجديد في كلية الحقوق والعلوم السياسية لا يكاد أن ينطق اسم زعيم ما حتى تلحق به كلمة "فاسد".

وهنا أتساءل كيف يمكن لحراك كهذا أن يحدث تغييرا جذريا في حياة كل طالب في هذا الحرم الجامعي؟

الجواب واضح. كيف يمكن لطلاب وطالبات الجامعة اللبنانية أن لا يطالبوا بانتخابات طلابية؟ كيف يمكن لطلاب وطالبات الجامعة اللبنانية أن لا يحاسبوا كل من نهب جيوبهم/ن بحجة مشاريع تنموية لم ينفذ منها شيئا بعد؟ كيف يمكن لطلاب وطالبات الجامعة اللبنانية أن لا يطالبوا بتطبيق نظام الـLMD الذي ما زال حتى يومنا هذا مجرد حبر على ورق؟ كيف يمكن أن لا يطالبوا بتعيين الدكاترة والموظفين على أساس الكفاءة والجدارة لا على حسب المحسوبيات الطائفية؟ كيف يمكن أن لا يرفعوا سقف مطالبهم عاليا وأن لا يطالبوا باسقاط النظام الطائفي الذي جعل من الجامعة اللبنانية ضحية أخرى للمحاصصات الطائفية؟ كيف يمكنهم أن ينزلوا إلى الشارع للمطالبة بمحاسبة الحكام وانتخابات نيابية جديدة دون أن يطالبوا بكل ما ذكر؟

هذا التناقض لم يعد ممكنا بعد الآن. فإن مبدأ "إمشي جنب الحيط وقول السترة" والخوف الذي لطالما اجتاح عقول الطلاب والطالبات بدأ بالتفكك.

وعلينا أن نعي "خطورة" هذا الأمر، فالطبقة الحاكمة لطالما بثت وعيها الزائف وأسقطت إيديولوجيتها على الطبقة العاملة من خلال الجامعة والمدارس الرسمية ومؤسساتها الإعلامية، ولطالما ربطت القيود حول أعناق وأيدي الطلاب، ونحن الآن نرى هؤلاء ينحتون على القيد حُريتهم، أوليس رسم الحرية - أي التخطيط لها - بداية لهدم من حرمها؟

إن انتفاضة طلاب وطالبات الجامعة اللبنانية كفيلة بإحداث ارتجاجات تهد المنظومة الطائفية كلها. فالجامعة اللبنانية تحضن كل ضحايا النظام: تحضن ابن/ة العاملة البروليتارية. تحضن كل من فرض عليه/ا نظام النهب والتفقير اللجوء إلى الأحزاب لتأمين الطبابة والمسكن. تحضن اللاجئين/ت الذين أرهقت نفوسهم من الخطابات العنصرية والانتهاكات اليومية. تحضن الطبقة الأكثر عرضة للتحقير والتهميش.

إذا كان الحراك قد علمنا شيئا كطلاب وطالبات الجامعة اللبنانية، فهو أن لا نرضخ لتناقضاتنا بعد الآن، وأن نقف بوجه كل من قسم، وما زال، الجامعة الرسمية الوحيدة إلى ساحات معارك بين الأحزاب، وبالتالي أن نرفض سياسات التدجين والتدريب على الطاعة المتبعة من قبل الطبقة الحاكمة. هل يمكن لمن غضب وتمرد أن يرضخ من جديد؟ محال أن تستعيد الطبقة الحاكمة سيطرتها التامة علينا.

نحن النور الذي يُضيء كل دياجير عتمتهم الرجعية، عبثا يحاولون اطفاءه ■





عن العلاقة المستجدة بين الجامعة والشارع

إياد ريا

رغم ماض حافل بالحركات الطلابية ونضالها الفعّال ضمن الجامعات وخارجها، إلا أن الحاضر يشهد أن هذه الصورة تغيّرت جذرياً. الأحزاب بتعددها الطائفي باتت هي هي الطلاب. رغم محاولات محدودة في جامعات متعددة لتشكيل مجموعات طلابية بعيدة عن أحزاب السلطة إلا أن المشهد الجامعي العام بات يعكس الكل الإجتماعي بكل تعقيداته. محدودية الجهود الطلابية تنعكس شللاً سياسياً وعجزاً في حماية حقوق الطلاب بما يشمل الأقساط والقوانين الجائرة بشكل عام. هذا الواقع وإن كان أشدّ في الجامعة الرسمية حيث لأحزاب السلطة كلمة الفصل، إلا أن الأمر يماثله من ناحية الأفق في الجامعات الخاصة.

لطالما تشكلت مجموعات طلابية بديلة على هامش هيمنة أحزاب السلطة. هي هامشية في تمثيلها للطلاب، لكنها تقوم بالعمل الطلابي بأكمله من مواجهة الأقساط المتزايدة إلى ربط الجامعة بالسياق المجتمعي الأوسع عبر محاولاتها تخطي أسوار الجامعة. هذه المجموعات بانت في الحراك الشعبي الأخير والمستمر إلى اليوم، ومن أبرزها نادي السنديانة الحمراء والعلماني في الجامعة الأميركية في بيروت ومجموعة راديكال في الجامعة اللبنانية. ظهرت هذه المجموعات إن عبر المشاركة في التحركات الإحتجاجية أم في التشبيك مع مجموعات أوسع من خارج الجامعة حيث تطمح للعب دور أكثر فاعلية، قاطعةً بذلك المسافة الوهمية بين الجامعة والشارع. الاصطدام بالشارع وجديته يشكل مدخلاً جديداً للطلاب إن كأفراد أو كمجموعات. كما خرج الشارع عن فولكلورية التظاهر السلبي، ينعكس هذا الواقع الجديد على الحركة الطلابية. قد يكون نعتها بـ"حركة" همساً إلا أن مقومات تفعيلها أو قل إنشائها بدأت تتشكل. قد يكون الطلاب إلى الآن لم يُدخلوا الحراك إلى جامعاتهم، لكنهم يتلمسون نبض الشارع ويشعرون بنضوج مشهد لطالما بدا نظرياً، مشهد ترابط الحركة الطلابية مع الحركة الاجتماعية الأوسع، ولا بد من أن يتسلل بعض ذاك الزخم إلى داخل أسوار الجامعة. إلى جانب ذلك، ما يتم تكوينه أيضاً هو وعي سياسي مادي بفعل الاحتكاك مع الواقع بعيداً عن رفاهية اللاموقف أو حتى سذاجة الموقف، وبهذا لا عودة من الشارع. الصورة ليست مثالية، والحركة الطلابية تبقى تنازع بين الاصطفافات الطائفية، لكن الامتياز الجديد هو بعضٌ من الممارسة، وهذا ينعكس بشكل إيجابي في الجسم الطلابي وقد يشكل خرقاً في المعادلات القائمة.

كثيراً ما يستحوذ موضوع الطلاب اهتماماً خاصاً، والربط بين الشباب والطلاب تلقائي، ومما لا ريب فيه أن زخم الحراك هو الشباب. كثر هم الذين شكل لهم الحراك تجربتهم الأولى وبها تلمّسوا دور الدولة كأداة تحمي النظام وفي المقابل قدرة الجماعة، تلك التي تشكلت في الشارع، على المواجهة والضغط. الخوف لدى طالب في حراكه داخل الجامعة محدود بالفصل (هذا اذا استثنينا الجامعات حيث تسيطر أحزاب السلطة بالحديد والنار)، أما في الشارع فالخوف أكبر وكذلك الغضب. حين يعود الطالب إلى حرمه لن يكون احتكاكه بالسلطة المفروضة مُحدداً بالشروط التي كانت سابقاً ثابتة. مفهوم "الجماعة" كقوة دفع فعلي نحو التغيير استُحدث ومفهوم "المواجهة" بات مادياً. في المقابل، للطلاب وقدرتهم على المواجهة انعكاس إلى خارج الجامعة حيث الجميع يجهد بالمواجهة والمحافظة على زخم الشارع.

الجامعة بطبيعة تكوينها وبفعل العلاقات المباشرة بين الطلاب هي مكان مناسب لكسر التأطير الطائفي والعنصري. وأما الاحتكاك مع الشارع بكافة مكوناته فهو إدراك للامتيازات وابتعاد عن فوقية قد يحملها الطالب على الشارع أو حتى استشراق تجاه "الفقراء غير المرئيين". للطلاب في الحراك فعلٌ ومسؤولية. الجامعات كمساحات للعلم والمعرفة – وإن لا تخرج بالمجمل عن ثقافة السائد – أرضية جاهزة لإدخال النقاش النقدي فيما يخص الحراك كضرورة لأي تغيير. يبقى للحركة الطلابية المسؤولية في تفعيل هذا النقاش وفرض الحراك كواقع يشمل الجامعة ومرتاديها لا كحالة اجتماعية تُدرّس ولا تُمارس. للطلاب القدرة على دفع النقاش إلى خواتيمه والتي تُشرّع أبواب الجامعات على الشارع، فيغدو الحرم تلامساً مع النظرية إنما من موقع الشارع ولأجله ■





"الشّعبُ يُريدُ": علمانية، مساواة، عدالة اجتماعية

نعود مجدداً الى الشوارع والساحات العامة التي سلبتنا اياها السلطة. نعود لنستعيدها ونحرّرها بفعل تحرّكاتنا وحراكنا واحتجاجاتنا وحناجرنا من أنظمة الخصخصة ورأس المال والشركات المملوكة من رؤوس النظام، الذين يطوّعون القانون والقوى الأمنية والعسكرية لسلب المال العام وحماية مصالحهم. فمحاولات السلطة لطمرنا بنفايات فسادها ونهبها وحّدت الحراك الشعبيِ من الجنوب الى الشمال، مروراً ببيروت والبقاع وجبل لبنان، معيدةً الينا الأمل بقدرتنا على صنع التغيير رغماً عن أنف النظام الذي يتوسّل زرع الحواجز الطائفية والمناطقية والعنصرية لبث التفرقة بيننا وتعزيز سطوته.

ان حراكنا الذي أطلقت شرارته كارثة النفايات التي خنقتنا حرفياَ، أخذ يمتدّ بسرعةٍ ليطال مختلف أزماتنا الحياتية التي أنتجها هذا النظام طيلة عقودٍ من الزمن. بات حراكنا يحمل عناوين حقوقنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالحق في الاستشفاء والتأمين الصحي وأجور عادلة، وقوانين أحوال شخصية مدنية تضمن الحريات الشخصية، وفرص عمل وكهرباء وماء وسكن وتعليم كريمة، وقانون انتخاب ديموقراطي خارج القيد الطائفي وعلى أساس النسبية، والحق بالتعبير عن الرأي والمشاركة في صناعة القرار السياسي من دون قمع أمني وملاحقة واعتقال تعسفي. الأزمة ليست مجموعة ملفات منفصلة، بل هي أزمة نظام.

وعلى الرغم من ارهاب السلطة واشهارها أدواتها البوليسية والأمنية للاعتداء على المتظاهرين/ات مستخدمةً القمع الممنهج والاعتقالات التعسّفية منذ 22 آب الماضي، لم نرتدع ولم نخف ولم نتراجع. لقد اشتدّت عزيمتنا لنستمرّ في حراكنا التغييري الثوري، وفي فضح خوف النظام وتخبّطه أمام انتفاضتنا. لقد نجحنا حتى اللحظة في احراج النظام واخافته، وفي استقطاب المزيد من الناس الى حراكنا، وفي رفع مستوى التنظيم الداخلي بيننا، وفي فضح الاعلام المتواطئ مع السلطة، وفي الصمود في الشارع. كذلك تمكنّا في وقت قصير من استعادة المكان العام الذي منعتنا عنه سياسات النظام الرأسمالية المَخصخَصة والأمنية، ففتحنا ساحات وسط بيروت وعدنا اليها من مختلف الطبقات والمناطق على الرغم من استماتة النظام لتشويه تحركاتنا واخراجنا منها بالقوّة والعنف.

وان كان النظام يمتلك أدوات المال والاعلام والميليشيات، ويضع يده بطريقة غير شرعية على مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية والعسكرية والأمنية، فان طريق تحرّرنا وكسب معركتنا يكون من خلال تنظيم أنفسنا في أطر غير اقصائية وغير تمييزية، نناضل من خلالها من أجل دولة علمانية، مدنية قائمة على العدالة الاقتصادية والاجتماعية والمساواة، تكون فيها السلطة والثروة ملك للشعب وليس لحفنةٍ من الفاسدين ومجرمي الحرب.

وفي ضوء هذا الواقع، نتجمّع أفراداً ومجموعاتٍ في اطار مجموعة "الشعب يريد" لتصعيد الحراك النضالي والثوريً في مواجهة النظام القائم، وبلورة بديلٍ سياسي يرتكز على مطالب الشارع. وتهدف حركتنا الى بناء حَراك طوًيل النفَس والأمد، يعتمد استراتيجية اسقاط النظام القائم ومؤسساته الفاسدة والطائفية ومصالحه الطبقية، بالتعاون المستمر مع مختلف المجموعات التي تشاركنا الرؤية والنضال، من أجل تكوين نظام بديل من قلب مجتمعنا ■



الإعلام البديل في مواجهة آلة القمع

محمد زبيب

يعتقد الكثير من الناس أننا نقيم في دولة تميل إلى أن تكون "بوليسية"، تستبيح خصوصياتنا وحرياتنا الشخصية ولا تحترم حقوقنا وحرياتنا العامة. قد لا يكون وصف "الدولة البوليسية" في لبنان دقيقا بالاستناد إلى قواميس المصطلحات ومعاييرها، ولا سيما أن الدولة هنا لا تحتكر وحدها العنف، وهي خاضعة في إدارتها للشأن العام الى تنظيمات دون مرتبتها، طائفية- حزبية وطبقية. ولكن ردود فعل الناس وتعبيراتهم تجعل من هذا الوصف معبرا عن تجارب واقعية يمرون بها ولا يعكسها الإعلام بصورة كافية أو واضحة، بل يتجاهلها أحيانا كثيرة تجاهلا تاما، أو يبررها، تبعا لمصالح المسيطرين عليه وتهديدات النافذين وإرضاء لمصادر التمويل والخوف من العقاب.

لا تنحصر هذه التجارب بما تواجهه الحركة الاحتجاجية الجارية من ممارسات قمعية موصوفة تهدف إلى وأدها ومنع تطورها، بل هي تجارب يومية تحصل هنا وهناك في أماكن العيش والعمل وعلى ما تبقى من الحيز العام والمشترك، من دون أن تثير ردّات فعل تتناسب معها.

هناك، مثلا، مئات المعتقلين والمعتقلات في السجون من دون محاكمات. وتقوم أجهزة إنفاذ القانون بممارسات تعسفية موصوفة بحق الأفراد غير الخاضعين لحماية قانونية خاصة أو لحماية الزعماء وقوى الأمر الواقع ومراكز النفوذ. وتوجد أدلة كثيرة على انتهاج التعذيب خلال التحقيق وفي السجون وامتهان الكرامة الشخصية للموقوفين والتعرّض لخصوصياتهم وإجبارهم على إجراء الفحوص الشرجية أو فحوص المخدرات. ويخشى المتضررون والمتضررات من اللجوء إلى القضاء لتحصيل حقوقهم خوفا من الانتقام. وتخضع الأعمال الفنية لرقابة مسبقة يتولاها جهاز أمني، ويقيّد حق التجمع بالترخيص المسبق، لا سيما حق التنظيم النقابي والانضمام إلى النقابات. وتترسخ قناعة عامة أن حرية التخابر غير مصانة والخصوصية غير محترمة، فما زالت داتا الاتصالات تُسلّم كاملة إلى المحكمة الدولية وأجهزة امنية محلية. ويعمل جهاز مشكوك بشرعيته، تحت مسمّى "مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية"، على مراقبة النشاطات على الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ويفرض على من يلاحقهم توقيع تعهدات "باطلة" تقيّد حرية الرأي والتعبير والنشر، ... الخ.

في التجربة الشخصية، يمكنني القول أن أكبر عدد من التحذيرات، التي تلقيتها منذ استدعائي إلى النيابة العامّة التمييزية بعد نشر صورة شيك يربط وزير الداخلية نهاد المشنوق بفضيحة بنك المدينة الشهيرة، يتعلق بالتنصت، كأن حصوله بديهيا. وثم المخاوف من السجن، باعتبار أن ذلك يمكن أن يحصل تعسفيا أو عبر حكم قاض غير نزيه. وبعدهما تأتي نصائح "عدم الذهاب بعيدا"، لأن في ذهن الناس أن المنظومة القائمة قادرة أيضا على ممارسة البلطجة من التلفيق حتى الأذية الجسدية.

يربط البعض هذه الحالة "البوليسية" بالفساد المستشري، باعتبار أن اصحاب النفوذ، سواء كانوا زعماء أو اثرياء أو عصابات أو رجال دين أو وزراء أو نواب أو ضباط أو قضاة أو موظفين عامين أو مسؤولين حزبيين... يمتلكون قوة الدولة ويستخدموها على هواهم وفي خدمتهم. وبالتالي، هم يسيطرون على القضاء وأجهزة إنفاذ القانون والاعلام. يعينون الأتباع في المواقع الرئيسة أو عبر شراء الذمم وبيع الولاءات أو عبر الإخضاع، ويمارسون من خلال ذلك سلطة حاسمة خارجة على القانون. ولكن هذه الحالة كما هي قائمة تبدو أكثر من حالة فساد. لا شك أن الفساد شرط أساس لها ولكنه غير كاف. ففي لبنان، كما في الكثير من الدول التي تصف نفسها أنها "ليبرالية"، تقوم أنماط مختلفة من القمع الاجتماعي المقنّع، بهدف مكافحة أي تهديد، مهما كان، لمصالح الطبقة الحاكمة وديمومة حكمها. هو قمع أيديولوجي بالدرجة الأولى، ولذلك لا يكون معمما بل موجّها ومدعوما بآلة ثقافية وإعلامية شديدة التأثير.

يلعب الإعلام دورا مهما في عمل هذه الآلة. لا يتولى التبرير فحسب، بل التمهيد للقمع أيضا. لعل بث الكراهية والعنصرية ورهاب المثلية والتحريض المذهبي ومناهضة النسوية واحتقار الفقراء ووصمهم بالعار والعنف والإجرام وتعاطي المخدرات وتسخيف الطبقية وشيطنة اليسارية وتصويرها من عالم آخر غريب...، كلها أمثلة عن وظيفة

الإعلام في جعل ممارسة القمع الاجتماعي أمرا عابرا، أو مطلبا عاما تماما كمطلب القضاء على "عبدة الشيطان"، الذي تتخصص به وزارة الداخلية بين الحين والآخر لتعيد من خلاله تجنيد الأسر في ضبط أولادها وبناتها والحد من "انحراف" الشباب والشابات نحو تحدي قواعد الانتظام العام والأيديولوجيا المسيطرة.

على الرغم من الاستثناءات المحدودة (المؤسسة اللبنانية للارسال والجديد) لأسباب ليس هنا مجال التطرق إليها، لعب الإعلام دوره في التمهيد لقمع الحركة الاحتجاجية الجارية، من إشاعة وجود "المندسين" و"المشاغبين" إلى ربط بعض الناشطين والناشطات بالسفارات والأجندات الاجنبية مرورا بتمويلات "الدولة العربية الصغيرة" وأهداف "الشيوعيين المنقرضين". إلا أن الأهم أن الإعلام (من دون استثناءات) أدّى وظيفة سلبية بتحويل الحركة الاحتجاجية من برنامج مطالب اجتماعية إلى برنامج "تلفزيون الواقع". حتى فصول القمع واستخدام العنف والاعتقالات العشوائية التعسفية وممارسة التعذيب والإهانة للكرامة الشخصية وملاحقة المتظاهرين والمتظاهرات لم تخرج عن كونها مشاهد تنطوي على تطورات درامية كما في الافلام. لا يكفي البث المباشر وتخصيص صفحات عدّة في الصحف والمجلات كي يكون الإعلام ايجابيا. المحتوى هو الأساس، وهذا ما افتقدته الحركة الاحتجاجية حتى الآن في علاقة الإعلام معها، وهذا ما استفادت منه الطبقة الحاكمة على الرغم من توترها وخوفها من خروج الأمور عن سيطرتها.

لا يوجد في لبنان وسائل إعلام مستقلة، والحرية الصحافية، كجزء من الحريات العامّة، مقيّدة بالقانون. إلا أن الحركة الاحتجاجية، أو أي حركة، تحتاج إلى الإعلام كي تتمكن من الوصول إلى الناس ومواجهة أيديولوجيا الطبقة الحاكمة وفضحها وتدميرها. لذلك، تبدو ساحة الإعلام ساحة مهمّة لا بد من خوض معاركها من أجل حماية الحركة وتقدّمها نحو تحقيق أهدافها، أولا: من خلال السعي إلى كسر احتكار وسائل الإعلام عبر محاولة فرض كسر نظام الامتيازات الحصرية. وثانيا: من خلال الانخراط في معارك انتزاع حرية الصحافة وعبر توفير الدعم الكامل لكاشفي الفساد وأصحاب الرأي المعرضين والمعرضات للملاحقات القضائية. وثالثا: عبر دعوة الصحافيين والصحافيات للانخراط أكثر في الحركة وخلق وسائل إعلام بديلة لا تتطلب إدارتها أكلافا مالية باهظة.

تشير التقديرات المقبولة إلى أن 60٪ من المقيمين في لبنان يستخدمون الانترنت. 90٪ منهم يستخدمونه يوميا، و75٪ منهم يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي، ولا سيما الفايسبوك وتويتر. ويوجد في لبنان نحو 2.5 مليون اشتراك في خدمات الجيل الثالث (والرابع) على الهواتف الخلوية، قسم كبير منهم يستخدم الواتسآب وتطبيقات الاتصال الأخرى بالإضافة إلى شبكات التواصل الاجتماعي المعروفة وتطبيقات الأخبار. بمعنى ما، يوفر الانترنت فرصا ثمينة جدا لازدهار إعلام بديل. إلا أن شروط تحقق هذه الفرص كثيرة، أهمها (ربما): استخدام الحركة الاحتجاجية نفسها لفرض مقاربة مختلفة في مجال حماية "حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات"، التي كفلتها المادة 13 من الدستور كلها، وإنما "ضمن دائرة القانون". يبدو الوقت مناسبا للعمل من أجل انتزاع حق مستخدمي الانترنت بالحماية من الملاحقة الأمنية أو القضائية عند تداولهم الأخبار والمعلومات والوثائق والآراء والأفكار، أقلّه التي تتناول شأنا عاما أو شخصا عاما.

وللحديث تتمة ■

يلعب الإعلام دوره في التمهيد لقمع الحركة الاحتجاجية الجارية، من إشاعة وجود "المندسين" و"المشاغبين" إلى ربط بعض الناشطين والناشطات بالسفارات والأجندات الاجنبية مرورا بتمويلات "الدولة العربية الصغيرة" وأهداف "الشيوعيين المنقرضين"





الحراك الشعبي ومعركة توسيع الحيز العام

فرح قبيسي

أحدث تدفق آلاف المتظاهرين/ات خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر إلى الشوارع إيقاعا جديدا للمدينة، باتت الحياة، ونشرات الأخبار ووجوه الناس أقل رتابة، واكتسبت السياسة مع حركتهم رمزية ومضامين جديدة، يتعلق جانب منها ببدء معركة توسيع المشاركة في صناعة الحيز العام.

فقد نجح النظام بسياساته الاقتصادية والاجتماعية بتفكيك وتفتيت المساحات المشتركة للنضال التي شكلت سابقا أطرا جامعة لأعداد كبيرة حول مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية. فتم على سبيل المثال، تطييف وإفراغ ممنهج للمساحات التي انتظم من خلالها العمال والعاملات، والطلاب في الجامعة اللبنانية وغيرها من الجامعات. وليس من المبالغة القول بأن الحيز العام- أي المساحة التي يخلقها ويتفاعل معها الناس حول مشاكلهم ومصالحهم المشتركة والمتعارضة- هو حيز مُصادَر من قبل سلطات الأمر الواقع، من الميليشيات الحزبية الطائفية والمصالح الرأسمالية، التي (أي السلطات والمصالح) تتداخل ببعضها البعض حتى حدود التلاشي. فالمسار النيوليبيرالي الذي أخذ بالتوسع بعد انتهاء الحرب الأهلية، كان بحاجة لآلية لضبط الشارع وكبحه، فلعبت الميليشيات الحزبية الطائفية هذا الدور. فالأخيرة هي الأذرع السياسية والأمنية للبرجوازية في لبنان.

إذا، تم إغلاق الحيز العام بشكل كبير في بيروت، إن عبر سطوة الميليشيات أو ما يسمى بقوى الأمر الواقع على أحيائها، أو عبر خصخصة الأماكن العامة من شواطئ وحدائق فجرى هدمها أو ردمها وتشييد مبان ومولات تجارية وبنى عملاقة للشركات المحلية، الإقليمية والعالمية. أما المساحات العامة المتبقية، فلم تعد متاحة للعامة بشكل كامل بعد وضعها تحت أعين كاميرات المراقبة وشركات الأمن الخاص. أي أنها لم تعد موضوعة فعليا بخدمة قضايا عامة. فحاجة الرأسمال إلى البحث المستمر عن أرضية مُربحة بهدف مراكمة فائض القيمة، وما رافق ذلك من ارتفاع في أسعار الأراضي والإيجارات دفع ويدفع بسكان العاصمة من العمال والفقراء إلى خارجها بشكل مستمر؛ أي إلى الضواحي أو خارج حدود المدينة حيث تستكمل قوى الأمر الواقع مسار الضبط والسيطرة على الناس.

لذا، فإن الحراك الشعبي أعاد طرح مسألة علاقتنا بالحيز العام وبحقنا به. وهذا الطرح ليس بجديد، بل تصاعد في السنوات الأخيرة على شكل حملات منظمة مثل "الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة" و"هذا البحر لي" وغيرهما، وبطرق غير منظمة بل عفوية تمثل بالتحول التدريجي لمنطقتي برج حمود والدورة إلى مكان التقاء العمال والعاملات من مختلف الجنسيات، وهذا ما أعتبرُهُ شكلا من أشكال استعادة الحيز العام لفئات مهمشة تاريخيا.

أما الحراك الشعبي ففتح هامشا إضافيا في هذه المعركة. وتبلور هذا الأمر من خلال عدة تحركات منها تعطيل عدادات البارك ميتر على طول كورنيش عين المريسة منعا لتحويله إلى مكان إضافي لمراكمة الربح، ومن خلال توجه المتظاهرين والمتظاهرات الى الدالية في الروشة ونزع السياج الشائك عنها مثبتين موقعها كمساحة عامة بعد وضع مالكي الأرض سياجا في محاولة منهم لتحويلها إلى مكان خاص. فتحت إذا هذه المعارك، على محدوديتها، النقاش حول الملكية الخاصة والمنفعة العامة وسيطرة الأولى على الثانية بشكل يصل إلى حد خنقها.

كما شكل الحراك في الشارع بنفسه حيزا عاما. إلا أنه علينا العمل على دمقرطة هذا الحيز بشكل أكبر لفتحه أمام الفئات الأكثر تضررا من هذا النظام من نساء وعمال ولاجئين. فهنالك من يتبجح اليوم بمشاركة النساء في الحراك، وبالصور التي التقطت لهن خلال مواجهتهن للعنف الأمني، كدليل على "تحرر النساء" في لبنان، إلا أنه يُطلَب منهن السكوت متى علت أصواتهن رفضا للتحرش الجنسي الذي تعرضن له في الشوارع منعا لـ"تشويه صورة الحراك". كما أن الخطاب السياسي الذي يشدد على "لبنانية" الحراك، يستثني مئات الآلاف من غير اللبنانيين من المتضررين والمتضررات من هذا النظام والذين يعانون ما يعاني منه اللبنانيون، وأكثر، من أزمات اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى عنصرية ممأسسة شديدة البشاعة. أما انخراط فئات اجتماعية جديدة في المواجهة مع السلطة مثل شبان مُفقَرين ومعطلين من الأحياء الشعبية فواجهته أصوات تتهمهم بـ"الاندساس" مع ما يحمله هذا التعبير من مضامين طبقية وعنصرية ساهمت في المزيد من توسيع لدائرة الاستثناءات بدل من تضييقها. لذا من واجبنا مقاومة أي نزعة لتسلط "الحراك" على الحيز العام، وتشجيعه ليكون

أكثر انفتاحا وأكثر تمثيلا لكافة الفئات في المجتمع، خاصة تلك التي تقع ضمن مستويات متعددة من الاستغلال والاضطهاد. فليس من المقبول أن نعيد انتاج نفس الممارسات السلطوية للنظام من داخل الحراك الذي يشكل إطارا لمواجهته.

ختاما، هناك حاجة لتعميق النقاش العام حول أي مدينة نريد. فالصراع حول اكتساب المزيد من الحيز العام هو صراع اجتماعي تنخرط فيه طبقات اجتماعية مختلفة تحاول كل منها الدفاع عن مصالحها وإعادة رسم الحدود بينها أو تجاوزها. لا شك أن الحراك الشعبي اليوم مكننا، ولو بهامش لا يزال ضيقا من استرجاع جزء مما نطمح أن تكون عليه مساحاتنا المشتركة، خاصة بعد أن صادرها التحالف الدموي للبرجوازية وميليشيات السلطة. إلا أن المعركة ما زالت طويلة، وإن مستمرة، من أجل مدينة أكثر ديمقراطية بعلاقتها مع قاطنيها وأكثر ترحيبا بهم على اختلاف تنوعاتهم الجنسية، والطبقية وأصولهم الوطنية ■



لأجل دولة علمانية ديمقراطية تحقق العدالة الاجتماعية والمساواة

المنتدى الاشتراكي

يطرح "المنتدى الاشتراكي"، المشارك في حراك الشبيبة المتمردة، التي تتعرض للقمع البشع من القوى العسكرية التابعة لهذه السلطة، تصوراً برنامجياً أساسياً ويتضمَّن النقاط التالية:

- رفض تلزيم موضوع النفايات للشركات الخاصة، وجعل المسؤول عن التعامل معها للبلديات، بالذات، على اساس الفرز من المصدر، واعتماد عملية التدوير السائدة في البلدان المتقدمة، والاستفادة في سياق ذلك منها في إنتاج الطاقة، بما يتفق تماماً مع قواعد حماية البيئة.
- محاكمة ناهبي المال العام أمام قضاء نزيه، وخاضع للمحاسبة الصارمة، والتطهير المستدام من المرتشين فيه والفاسدين، مع استعادة المنهوبات، في شتى المجالات، بما فيها الاملاك البرية والبحرية العامة.
- وقف الخصخصة بالكامل، وحماية القطاع العام ووضعه تحت الرقابة العمالية، وإخضاعه للمحاسبة باستمرار.
- إعطاء الموظفين دون استثناء حق التنظيم النقابي، وكل الحريات الديمقراطية، وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير، مع حق العسكريين في الانتخاب.
- إقرار السلَّم المتحرك للاجور وضريبة تصاعدية على الدخل.
- إلغاء قانون الإيجارات التهجيري الجديد، والاستعاضة منه بقانون يحفظ حقوق المستأجرين، ويضمن حق السكن الكريم للجميع.
- إقرار الضمان الصحي الشامل.
- إلغاء الجزء من الدين العام المتعلق بديون المصارف على الخزينة اللبنانية، وتأميم المصارف والتجارة الخارجية.
- إقرار العلمنة الشاملة، ومن ضمنها قانون مدني للاحوال الشخصية يضمن فيما يضمن الحق في الزواج المدني.
- الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية، على اساس الانتخاب النسبي غير الطائفي، ولبنان دائرة واحدة، تضع دستوراً جديداً للبلد.
- محاكمة مجرمي الحرب، ووضع حد لواقع الإفلات من العقاب الذي كرسه قانون العفو في نهاية الحرب الأهلية الاخيرة، والكشف عن مصير كل المخطوفين، والمفقودين، خلالها.
- إقرارالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية للاجئين الفلسطينيين، وتأمين مساكن لائقة لهم، مكان المخيمات المخجلة التي يتم حشرهم فيها.
- إقرار الحقوق الإنسانية للاجئين السوريين، وإعطاؤهم صفة اللاجئين بحق، بديلاً من صفة النازحين، وبالتالي تأمين حقوقهم في معيشة إنسانية لائقة، بعيداً من أي تمييز عنصري ، فضلاً عن السماح بدخولهم لبنان من دون تأشيرة.

إن ما يجري الآن في لبنان هو تباشير انتفاضة شعبية وعلى جميع المتضررين من هذا النزول إلى الشوارع والساحات، بغض النظر عن انتمائهم الطائفي أو المذهبي، للمشاركة في سيرورة طال انتظارها، لإرساء سلطة علمانية ديمقراطية تحقق المساواة للجميع، رجالاً ونساءً، ومن كل المذاهب والشرائح الاجتماعية، فضلاً عن الحرية والكرامة الإنسانية، والعدل الاجتماعي. وهو حراك سيترك انعكاساته التقدمية على أوضاع المنطقة ■

بيروت ٢٩-٨-٢٠١٥





ريحته: متل ريحتن

هيئة تحرير المنشور







خلال الحراك الشعبي الأخير والمستمر الذي فجرته أزمة النفايات في وجه السلطة بجميع رموزها، برز في الخطاب السياسي اليومي حديث عن استثناء حزب الله من القائمة السياسية المسؤولة عن الأزمة الحالية وعن الخراب الذي وصلت إليه البلاد، وأن الحزب المذكور غير معرض للمساءلة ومنزه ونقي. ولكن، نحن كاشتراكيين ثوريين نحدد موقفنا من كل حزب بناءً لموقعه من الصراع الطبقي.

يكاد يكون ترافق ظهور حزب الله كجماعة مسلحة هو في حربه مع حركة أمل، آخذين بعين الاعتبار عملياته ضد الاحتلال الصهيوني والقوات المتعددة الجنسيات في بداية الثمانينيات. حربه مع "أمل" أودت بحياة آلاف القتلى والجرحى كنتيجة مماثلة للخسائر التي سببتها حروب "الإلغاء" و"توحيد البندقية"...، دون أن ننسى أيضاً حرب حزب الله وأمل معاً على القوى اليسارية في ما كان يعرف بالمنطقة الغربية.

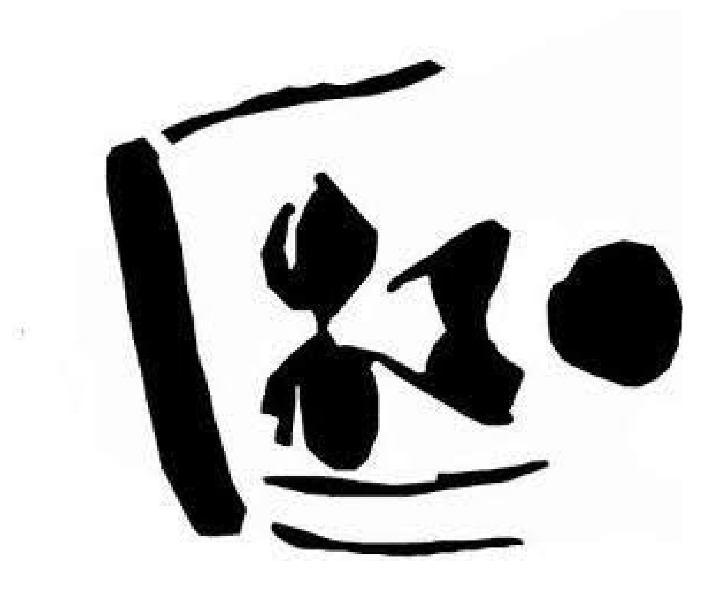
هذا بالنسبة لمسؤولية حزب الله خلال الحرب الأهلية. أما في فترة السلم الأهلي المفروض بموجب اتفاق تسوية بين ميليشيات الحرب الأهلية في الطائف، السلم الذي ساد بوحي من الاتفاق السعودي-السوري-الأميركي آنذاك حول إعادة تشكيل السلطة السياسية وتوزيع النفوذ السياسي والاقتصادي، فقد انخرط حزب الله في السلطة التشريعية على قاعدة تسليمه الحدود ليقوم بعمليات المقاومة ضد العدو الصهيوني، مقابل أن يسلّم الحزب المذكور حقوق الناس الاقتصادية والاجتماعية لسلطة المصارف والهيئات الاقتصادية والحريرية السياسية والاحتلال السوري. تلك المرحلة راكمت الضغط والأعباء المعيشية على الناس وتفجرت في محطات عدة على شكل انتفاضات مطلبية شعبية واجهتها السلطة بالرصاص وحزب الله بالتخوين وتهم العمالة والاندساس.

بعد ذلك، وفي المرحلة التي تلت اغتيال الحريري وانسحاب الجيش السوري، دخل حزب الله إلى الحكومة بعدما خاض انتخابات نيابية بتحالف رباعيّ مع أمل والمستقبل وجنبلاط. انخرط حزب الله في هذه المرحلة وبقوة، على طاولة مجلس الوزراء كما في وزاراته، في سياسات الخصخصة وتشركة ما تبقى من مؤسسات عامة، وأبرزها خطة محمد فنيش للكهرباء التي ما زلنا، حتى الساعة، نبحث عن النور في العتمة التي فرضتها. يضيف حزب الله أيضاً إلى رصيده في خذلان الناس المطالبين بحقوقهم، تحالفه الذي يعتز به مع كل من التيار العوني وحركة أمل اللذين وقفا رأس حربة في هجومهما على التوالي على كل من مياومي شركة كهرباء لبنان خلال إضرابهم والمتظاهرين في وسط بيروت خلال الاحتجاجات الراهنة. ولحزب الله أيضا دور مساهم ضمن تحالف السلطة في لبنان لضرب الاتحاد العمالي العام، والنقابات وهيئة التسيق النقابية، وعدم إقرار سلسلة الرتب والرواتب وسائر المطالب النقابية والشعبية، لم يكن هذا الموقف-الفعل مفاجئاً، إنما ينسجم تماماً مع موقعه من الصراع الطبقي. هذا دون أن ننسى ارتباط العديد من المؤسسات التعليمية والصحية بالحزب التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من المنظومة المتحكمة والتي ترهن حقوق الناس البديهية بمذاهبها وطوائفها.

ومع بداية السيرورة الثورية في المنطقة، فاضل حزب الله بالوقوف مع بعض الثورات العربية انسجاما مع مصالحه الطبقية وموقعه من الصراع الاقليمي. فوقف، ظاهريا، مع الثورة الليبية والمصرية. لكنه ساند أنظمة قمعية طبقت الخصخصة والنيوليبرالية كالنظام السوري، عندما بدأت مصالحه، ومصلحة النظام الإيراني، تتضرر إثر تقدم الشعب السوري في ثورته.

إن هذه السيرورة التي شهد لبنان شكلاً منها من خلال: حراك إسقاط النظام الطائفي عام 2011، والحراك الشعبي الحالي الذي انفجر مع أزمة النفايات، إذا قُيد لها النجاح والاستمرار والوصول إلى دولة ديمقراطية علمانية تحقق المساواة والعدالة الاجتماعية، لا بد لها من أن تشتبك مع كل مكونات النظام البرجوازي وحماته ومن ضمنهم حزب الله. في ظل تحريض وزارة الداخلية وإعلام السلطة على المتظاهرين وشيطنتهم وصولاً لاتهامهم بالارتباط بداعش، هل يصبح من المقبول في المستقبل القريب، أن ترمى مظاهرة منطلقة من برج حمود إلى ساحة النجمة، التي تشبه، إلى هذا الحد أو ذاك، المظاهرات التي جابت مدينة حلب، بالبراميل؟! ■





رفيق الحريري يتمشى في غابة وسط بيروت عام ١٩٨٣





"يبلغ الأربعين أو يكاد. مستدير وضخم، مشيته مطمئنة، شعره كثيف أسود. شارباه سميكان. يلفت النظر بعينيه الكبيرتين اليقظتين اللامعتين، وابتسامته الضارية والساحرة في آن، وقربه الودود. لقد حاز رفيق الحريري، المولود في صيدا، من عائلة متواضعة، دبلوم محاسبة مكنه من السفر إلى السعودية الغنية. وحين كانت أحداث لبنان في بداياتها، نجح، في وقت يسير، أن يُنجز واحداً من أهم أعمال المملكة السعودية، وأن يُكون ثروة ضخمة، إلا أن ذلك لم يُنسِه بلده الأصلي، بل كان يتطلع، وقد بدا أن السلام يعود، إلى أن يرجِعَ إليه مع طموح المشاركة في إعادة إعماره. وقد طلب إلي أن أرافقه لأدله على وسط المدينة الذي لم يعرف منه، في مراهقته، إلا أطرافاً، وأن أعرض له مشروع إعادة إعماره.

كان يمشي الهوينا ويداعب بالنظرة والحركة، بناءً هنا، قد دمر تدميراً شديداً لكنه ما زال قائماً وكومة هناك من الركام، وكأنه مالك لهذا وذاك. كان على الأرجح، ووحده تقريباً يحلم بإعادة إحياء تلك المدينة شبه الميتة، ويكتشفها مختلفة عما كانت عليه، ويجتهد، بقدر ما أمعن في الشرح والوصف، أن يستعيد، على طريقته، مرأى المباني والشوارع والساحات بصورة ما كان يتمنى أن يبعثها بها.

قال لي: "أترى ذلك الشارع، عند زاوية "التياترو الكبير". ذاك هو الحد الذي لم أستطع تخطيه وأنا شاب، لأنه لم يكن لدي الوسائل. وأنا اليوم، وللمرة الأولى، في الجانب الآخر الذي لم أعرفه والذي باستطاعتي، مع ذلك، أن أعيد إعماره".

...

كنا، في أثناء ذلك، قد قفلنا راجعين، بعد أن وصلنا إلى مدخل سوق الطويلة، وسوق أياس، وسوق الجَميل، حيث كانت تُعْرَض، في الماضي، كل بضائع العاصمة، الشعبية منها والفاخرة. لم يبقَ من الأبنية الصغيرة المتواضعة، المكونة من طابق أو طابقين، ولا من الدكاكين التي تحاذي الممرات، سوى الجدران وقناطر الحجر. رأيت يومها "أبو بهاء"، هكذا كان يدعى، يفتح ذراعيه كما لو أنه يمسح كل ما يحيط به، لِيُسِرَ لي: "ألا يَصْلُح هنا كموقع مثالي لمجمع حديث كبير للمكاتب والشركات؟" ■

هنري إده، المال... إن حكم، تر: يوسف بن علي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر (ص. ١٣-١٤)

دعما للحراك الشعبي في لبنان

بيان مشترك

-- بيان مشترك صادر عن الحزب العمال الاشتراكي (بريطانيا)- العصبة الشيوعية الثورية (بلجيكا)- الحزب الجديد المناهض للرأسمالية (فرنسا)- حركة تضامن (سويسرا)- السياسة الاشتراكية البديلة - بلا حدود (هولندا)- الاشتراكيون الأمميون (هولندا)- جمعية السلام (بلجيكا)- نافبال (المجلس الكردي في بلجيكا)- معا (فرنسا)--

خلال الأسابيع الأخيرة، تكثفت المظاهرات في بيروت ضد إدارة الحكومة الكارثية لملف النفايات، وامتدت لتشمل كل المناطق. في هذه الحالة، تسببت الإدارة الليبرالية والتي تعتمد سياسة الخصخصة في معالجة النفايات والتي كانها لها نتائج بيئية كارثية أصابت بالدرجة الأولى سكان المناطق والأحياء الأكثر فقرا في البلد: المنطقة الأولى التي تضررت من ذلك كانت مدينة الناعمة، حيث أغلق مكبها بسبب عدم قدرته على استيعاب المزيد من النفايات وبعد احتجاجات لسكان المنطقة، أدى ذلك إلى انتشار النفايات في كل المناطق وصولا إلى العاصمة. يقترح النظام الحالي حلا يتمثل بإقامة مكبا جديدا في منطقة عكار الفقيرة: في محاولة من الطبقة الحاكمة لتحميل وزر الفشل للطبقة الأكثر هشاشة في المجتمع.

في الحقيقة، مسألة إدارة النفايات هي أحدث فضيحة لنظام في حالة أزمة مستدامة. حيث تؤثر السياسات النيوليرالية والخصخصة والإفراط في المضاربات العقارية فضلا عن انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي على حياة الغالبية العظمى من سكان لبنان. يخدم الخطاب الطائفي والمذهبي الدائم الحضور على لسان الطبقة الحاكمة استراتيجية النظام القائمة على سياسة الشرذمة والتحكم، ولكنه يهدد في الوقت عينه بانزلاق البلاد إلى حرب أهلية. في هذا الوقت تصدعت المؤسسات الديمقراطية في النظام الحاكم، وتقاسمت الأحزاب الطائفية السلطة وسعت لـ"احتواء" قواعدها الشعبية خدمة للرأسماليين حتى يستمرون في نهب موارد البلاد.

جذرية التظاهرات التي خرجت إلى الشوارع خلال الأسابيع الأخيرة والتي شاركت فيها الطبقات الاجتماعية المسحوقة تعكس حالة نفاذ صبرها وعدم رضوخها للقمع الذي أوقع مئات الجرحى، ولحملات التشويه التي تسعى إلى تقسيم المحتجين إلى جيدين وسيئين. في هذا الوقت، أصبحت مسألة إدارة النفايات حافزا إضافيا للسكان للوقوف ضد أي حل يقوم على معايير طائفية ومذهبية، حيث أن النظام السياسي، كما الجميع يذكر، أرساه النظام الاستعماري الفرنسي. لذلك من المنطقي أن يطالب المحتجون/ات بإسقاط النظام الطائفي والمذهبي.

كل التضامن مع حملة "الشعب يريد"، التي يشارك المنتدى الاشتراكي في لبنان فيها، وندعم المطالب التي عبر عنها المتظاهرون/ات وندعم أي مبادرة للتضامن الأممي من أجل إقامة دولة ديمقراطية علمانية تحقق العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة ■

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥- ترجمة وليد ضو

تضامنا مع انتفاضة الجماهير اللبنانية

يشهد لبنان في الآونة الأخيرة تظاهرات واحتجاجات سلمية تطالب باسقاط النظام وتنظيف البلد من سياسييه قبل نفاياته، مطالبة بإسقاط الحكومة ومجلس النواب الممدد له وأمراء الحروب، وكامل النظام السياسي الطائفي والفاسد، واستبداله بآخر يعبر حقا عن تطلعات جماهير الشعب ومصالحه.

لكن، هناك دكتاتورية سياسية ارتأت أن تجابه التظاهرات بالعنف العاري، اذ أطلقت قوات الأمن على المتظاهرين الرصاص الحي والمطاطي والقنابل المسيلة للدموع وسيارات فض الشغب. مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف الشباب الثائر. كما تم اعتقال عدد من المعتصمين في محاولة منها لكسر عزيمة الشعب الذي أعلنها ثورة ضد الفساد. تختلف الأسباب والأسماء، لكن أنظمتنا تتشابه بطبيعتها فهي أنظمة مستبدة تخدم مصالح طغمة حاكمة ومالكة واحدة، فهي في كل البلدان العربية تمارس الاستبداد والنهب والفساد لصالح أقلية ضيقة على حساب عرق وجهد واستغلال الأغلبية الساحقة من الشعب الذي يزداد قمعه وافقاره.

لكن هذه الأنظمة الفاسدة تتناسى حقيقة صارخة أثبتتها ثورات السنوات الاخيرة؛ أنه إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر. والشعب أيضا في لبنان، كما هو الحال في العراق، يلتحق بالثورات التي اجتاحت منطقتنا تحت شعار: الشعب يريد... إسقاط النظام، ومن اجل الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

يعبر تيار اليسار الثوري في سوريا عن تضامنه الكامل مع أشقائنا وشقيقاتنا من الشباب والجماهير الشعبية الثائرة في وجه النظام السياسي والاجتماعي الفاسد والعفن في لبنان، الذي فاضت رائحة تعفنه. وآن أوان الخلاص منه، أيضا ■

أعداؤنا مشتركون
ونضالنا مشترك
ودوما مع كفاح الجماهير الشعبية من أجل تحررها
كل السلطة والثروة للشعب

تيار اليسار الثوري في سوريا
٢٣ آب ٢٠١٥

بيان تضامني من حزب العيش والحرية (مصر) مع الحراك الشعبي في لبنان والعراق

إلى العراق حيث تجمع عشرات الآلاف في ساحة التحرير ببغداد تحركهم روح شابة تهتف بدولة علمانية وإلى لبنان ملأ ساحات عاصمتها عشرات آلاف آخرين يهتفون بإسقاط النظام الطائفي تتوسطهم قوى يسارية شابة ومجموعات نسوية دؤوبة - يسعون جميعاً إلى أوطان أكثر عدالة ومساواة يحظى فيها المواطنات والمواطنون بالكرامة وبحقوقهن/هم التي طالما سلبت منهم- نوجه تحية وتضامن.

نتابع باهتمام شديد في الأيام والأسابيع الأخيرة تطورات الحراك الشعبي في كل من لبنان والعراق متضامنين مع القوى الصاعدة التي تضخ الدماء في المجال السياسي في كل من البلدين - بأشكال ودرجات مختلفة - وتسعى لخلق مساحات للعمل والنضال من أجل حقوق الشعبين خارج محاصصات القوى الرجعية والطائفية.

رغم أن المظاهرات والفعاليات، في البلدين، خرجت أساساً معترضة على تردي الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه ونظافة، إلا أنه سرعان ما تطورت الحركة نحو مهاجمة الفساد الذي يستشري في الحكومة التي تتقاسمها القوى الرجعية والطائفية منادية بمساواة وحرية طالما منعتا عن الشعبين.

نتفهم صعوبة الوضع في البلدين حيث لا تدخر القوى الرجعية ودوائر الفساد جهداً لتشويه الحراك أو الانقضاض عليه بوسائل مختلفة - مثلما حدث في كل بلاد المنطقة خلال الأعوام الماضية - كما نتفهم صعوبة الظرفين ببلدين مثقلين بآثار الحروب السابقة وبتهديد الحرب الدائرة في سوريا ومناطق من العراق وبأعداد ضخمة من اللاجئين.

لا يسعنا إلا النظر للشعبين بإعجاب وتقدير لشجاعة ونضال قواهما الشابة وبأمل في حرية وعدالة ومساواة لكل شعوب المنطقة ■

٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥- حزب العيش والحرية (مصر)

إلى باسم شيت، رسالة ثانية بعد عام

باسل صالح

عام على الرحيل، ولم ترحل. يراك الجميع في أزقة بيروت، في الشوارع الضيقة، بشكل يومي، يرى ملامح وجهك تهيم بين الناس في الشوارع التي انتفضت، وإن بشكل مرحلي. عام على الرحيل، وها هي المحاولة الثانية، بعد محاولة اسقاط النظام الطائفي، تخط ملامحها على امتداد المناطق، وفي الأزقة، وفي الشوارع الضيقة، وكأن قرار المواجهة بدأ يتبلور أكثر من السابق. وكأن جيوش المضطهدين والعاطلين عن العمل تعي سبب مأزقها المتمثل في سلطة تعلم جيداً آلية الالتفاف على مصالح الناس، من خلال تراشق الاتهامات، في محاولة منها لتضييعهم وتشعيب المسؤولية، بحيث يضيع معها السبب الحقيقي الكامن، أي يضيع معها الثابت الوحيد خلف هذه المعادلة، وهو أنها سلطة سياسية تعبّر عن مصالح طبقة واحدة تابعة كانت قد أرسست أسسها وبنت مقوماتها حملات الاستعمار المتتالية.

عام على الرحيل والنفايات الآن تنتشر في شوارع لبنان، حيث أخذت المعركة طابعاً محتدماً بين أناس غير مستفيدين من القائم، وقلة مستفيدة تحارب بكل ما أوتيت من قوة. فالطابع الطبقي للمعركة، كان قد خطه نقولا شماس، أي ممثل الطبقة التي تدير مصالح نفسها وتتحكم برقاب الناس، والتي تعبّر عنها طبقة سياسية حاكمة موزعة بين تيارين يقسمان الناس على أساس طائفي ظاهرياً وطبقي بنيوياً. فالانتقال من الأول إلى الثاني هو انتقال من أحد أوجه التورية إلى الشكل الحقيقي المباشر، إلى السبب الكامن خلف كل محاولات التشتيت. فالبلاد التي تعرفها لم تعد كما كانت، بل أصبحت أقرب إلى ما يجب أن يكون، بات عدد من ناسها في صدام مباشر مع المعيق لتطور حياتهم والتمتع بأبسط حقوقهم الانسانية.

عام على الرحيل وكأننا عشية محاولة 1905 التي أسست إلى انتصار ثورة 1917. وكأن كل محاولات التحرر تعاد من جديد، ليس لتعيد نفس التاريخ بشكل مأساة أو مهزلة، بل لتخط انتصار المضطهدين على من يقوّض حريتهم وحياتهم وطموحاتهم وآمالهم. وفي غمرة كل هذا ما زالت بعض المجموعات تحارب عن هذا الطرف أو ذاك، وفق المنطق ذاته، وفق معايير مذهبية ترى أن الزعيم خارج إطار الفساد وذلك على خلاف بقية الزعماء. وهو أمر ليس بجديد، بل متوقّع لأنه دائم، فالأكثرية لم تكن يوماً قوة تغييرية، بل إن أولئك الذين ينتفضون هم دائماً من يحارب عن الجميع، وهم دائماً من يفتح الطريق أمام الانتهازيين والمنافقين وكل آفات المجتمع الطبقي.

عام مضى، والأصدقاء الذين كانوا على الهامش يحاولون من جديد، فمنهم من أعاد إحياء مجموعة قديمة في نفس جديد، ومنهم من انخرط في مجموعات كانت ناشطة أساساً، ومنهم من يحاول المواجهة المباشرة التي أدّت، ولو لدقائق معدودة، إلى عودة مؤسسات الشعب إلى الشعب نفسه. فالجميع ناشط، منهم من نتفق معه، ومنهم من نختلف. لكن، وكما دائماً أيضاً، كان من الضروري أن تخوض هذه المجموعات تجاربها، وأن تتصادم مع من يقوّض حياتها. فالتجارب هي التي تراكم الوعي عبر التاريخ، وهي التي تكشف عن السبب الحقيقي الكامن، بعد أن تزيل، وبشكل تدريجي، كل القشور التمويهية.

كل هذا وأكثر، كل ما كنا نعتقد أنه سيأتي بدأ يظهر في الأفق، فاليسار العالمي بدأ يكتسح الساحات، واليسار المحلي بدأ يخط مشروعه في الممارسة، وينعكس، ولو بشكل خجول، على مستوى النظرية. عام مضى ولأول مرة منذ سنوات، تتفق عموم المجموعات الشعبية وتتصادم القوى السياسي التي لم تتصادم من قبل. إنها الظاهرة الأكثر وضوحاً الآن، القوى السياسية المكونة للنظام تتراشق الاتهامات في حين أن المضطهدين في الشارع يوجهون أصابع الاتهام عليهم بالتساوي.

عام مضى، والرقص الثوري بدأ بحنجلة الناس في الشارع. فهناك على تخوم المناطق، وفي قلب العاصمة، تنتصب مجموعات الحراسة لتحمي مناطقها من القاذورات، بعد أن تخلت عنها كل المؤسسات الرسمية، وكل الهيئات التمثيلية بدايةً من البلديات وصولاً إلى السلطة التنفيذية. وكأنها تنسيقيات، أو كومونات، ارتأت أن تسهر في الشارع وليس في المنازل حيث لا مياه ولا كهرباء، وحيث تنتشر روائح النفايات والجراثيم والفيروسات المتطورة جينياً.

عام مر على 1 تشرين أول 2014 يوم توقّف قلبك بعد أن قرر الانتقال إلى أحد أشكال الحياة الأخرى، وها نحن نحاول مسايرتك، وخوض الطريق الطويل المنطلِق من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية ■